# الفصل السادس

## مسائل متفرقة، ويشتمل على:

١. حـــقيقة الصرف.

٢. أصـــل الميم المبدلة في (فوك) وحكم إبدالها.

٣. أصـــل (ذو) ووزنها.

٤. جـــمع الاسم المذكر المختوم بتاء التأنيث جمع مذكر سالماً.

٥. زمـــن المضارع.

٦. ترخـــيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط.

٧. ترخـــيم المنادى الذي قبل آخره حرف مد أو لين.

٨. المفاضلة بين المعارف في الرتبة.

٩. النسب إلى ما جاء على وزن : (فَعُولَة).

١٠. أصـــل حـــركة همـــزة الوصـــل.

١١. حـــكم الاسم المنقوص المنون عند الوقف عليه.

١٢. حـــقيقة ألف الاسم المقصور المنون عند الوقف عليه.

## ١- حـــقيقة الصرف .

اختلف النحويون في حقيقة الصرف في نحو قولهم:هذه الكلمة منصـــرفة،وهذه الكلمـــة ممنوعة من الصرف لأسباب وعلل ذكروها في باب من أبواب النحو عرف بباب: مـــا ينصرف وما لا ينصرف، بل إنهم أفردوا للحديث عن هذا الموضوع كتباً مستقلة كمـــا فعل الزجاج في كتاب: ما ينصرف وما لا ينصرف.

وقد اختلف النحويون في معنى الصرف وحقيقته، هل هو التنوين، أو الجـــر والتنـــوين معاً؟

**يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله في هذه المسألة:**

"..... والصرف عند المحققين عبارة عن التنوين وحده [١] لوجوه :

أحدها: أنه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي بمعني الصوت ؛ إذْ لا صوت في آخـــر الاسم إلا التنوين .

والثاني: أنه متى أمن التنوين دخله الجر مع أنه غير منصرف ....

الثالث : أن الشاعر متي اضطر إلي صرف المرفوع نونه ، وقيل : قد صرفه لضرورة الشعر مع أنه لا جر هناك ، وإنما الجر تبعا لحذف التنوين ....وقال بعضهم : الصرف عبارة عن الجر[٢] والتنوين [٣]: وتمسكوا بالاشتقاق من التصرف ، وهو: التقلـــب فـــي الجهات ، والجر زيادة تقلب ، ولذلك قيل للمتصرف أمكن أي : أشد تصرفا في حركات الإعراب من غير المنصرف ، وأيضا فإن الاسم إنما منع من الصـــرف لشـــبه الفعـــل فينبغي أن يمنع ما لا يكون في الفعل وهو الجر والتنوين .

والجواب عن الأول : أنه وإن سلم أن الصرف مشتق من التصرف في الجهـــات لكـــن يلزم منه ألا يكون التنوين من جملة الصرف .

---

(١) ورد مذهب المحققين في: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨ ، واللباب للعُكبَري ٧٢/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٣٦/٣.

(٢) عبارة ابن إياز أن الخلاف فى الممنوع من الصرف، هل هو ممنوع من التنوين بمعنى: أنه لا ينـــون أو هو ممنوع من الجر والتنوين معاً بمعنى أنه لا ينون ولا يجر، عبارة تحتاج إلى تحرير، فإن الممنوع مـــن الصرف لا يمتنع من الجر وإنما يمتنع من علامته وهي الكسرة، فهو يجر بالفتحة لكنه يمنع مـــن دخـــول الكسر فيه فإذا زال سبب المنع عاد إليه الكسر، كما يعود إليه التنوين، وعلى ذلك فينبغي أن تكون العبارة في تحرير الخلاف في هذه المسألة: هل حقيقة الصرف هي التنوين وحده أم الكسر والتنوين.

(٣) هذا مذهب السيرافي فى شرح الكتاب للسيرافي ٣٧/٢، ٣٨، ٥٤، وابن السَّراج فى الأصول ٧٩/٢.

وعن الثاني : أن الألف واللام أيضاً لا يكونان في الفعل ولا يسمى وجودهما صرفاً في الاسم وكذلك جميع خصائص الاسم ....." [1] أ.هـ

**من خلال هذا النصح يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين ابن إياز ــ رحمه الله ــ يختار رأي المحققين في حقيقة الصرف ، والذي يقول بأنه هو التنوين وحده ، وذلك من خلال ذكره الأدلة التي تؤيد هذا المذهب ، ثم ردِّه لأدلة المذهب القائل بأن الصرف هو الجر والتنوين .

** **الدراسة والمناقشة :**

ذهب النحاة في معني الصرف إلي قولين :

الأول : مذهب المحققين ، وهو أن الصرف هو : التنوين وحده ، والجر تابع له .

وهذا التنوين يبين كون الاسم المعرب خالياً من شبه الفعل ، فيستحق بذلك أن يعبر عنه بالأمكن ، أي : الزائد في التمكين ، وعلامة هذا التنوين : أن يلحق الاسم المعرب لغير المقابلة ، ولا تعويض ، ويسمى الاسم الداخل عليه هذا التنوين المنصرف [2].

قال ابن يعيش : " وقال قوم ينتمون إلي التحقيق: إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذى لا ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفة ، وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ، ثم يتبع الجر التنوين في الزوال ؛ لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له ــ أيضاً ــ فتتبع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه ، إنما يذهب منه التنوين لا غير [3].

**حجة المحققين :**

احتج المحققون بوجوه تدل على مذهبهم منها :

**أولا :** مطابقته لاشتقاق اسم الصرف ، الذي هو مأخوذ من الصريف الذي هو الصوت الضعيف كقولهم : صرف ناب التغير ، وصرفت البكرة ، ومنه : صريف القلم ، وليس في آخر المنصرف إلا التنوين الذي هو نون ساكنة في آخر الكلمة ذات صوت ضعيف فيه غنة خيشومية تجرى مجرى الصريف .

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٦٥/١، ٦٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١، واللباب للعُكبَري ٧٢/١، شرح الألفية لابن الناظم ص٦٣٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٠٦/٤.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١.

أما الجر فليس صوته مشبها لما ذكر؛ لأنه حركة فلم يكن صرفا كسائر الحركات ، وهي الضمة والفتحة : وهي في آخر الكلمة تسمى حركة ولا تسمى حرفاً[١] .

**ثانياً** : عند اضطرار الشاعر إلي صرف ما لا ينصرف جره في موضع الجر ، ولو كان الجر من الصرف لما أتي به من غير ضرورة إليه ، وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن ، والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله أم فتح ، فلما كسر حين نون علم أنه ليس من الصرف ؛ لأن المانع من الصرف قائم ، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجة إلي إقامة الوزن ، فيجب أن يختص به [٢].

يقول ابن الخباز : "..... الشاعر إذا اضطر إلي تنوين ما لا ينصرف في موضع الجر نون وجره، ولو كان الجر من الصرف لم يجره ؛ لأنه لا يزيد على قدر الضرورة [٣].

**ثالثا:**

أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو أدخل فيه الألف واللام فإنه يكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف ، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعاً لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم للفعل ، والتنوين قد سقط هنا لعلة أخرى ، فينبغي أن يظهر الكسر الذى هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له [٤].

فالصرف عند هؤلاء ليس سوى التنوين وحده، وأما الجر فليس داخلاً في مسماه ، وإنما هو تابع له ،وإلي هذه القول ذهب: الأنبارى[٥] ، وابن يعيش[٦] ، وابن الخشاب [٧]، والشيخ خالد الأزهري [٨].

---

(١) توجيه اللمع لابن الخباز ٤٠٤، واللباب للعُكبَري ٧٢/١، والتبيين عن مسائل النحويين للعُكبَري ص١٦٤، والمسائل الخلافية للعُكبَري ص٨٨ ،وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ١٢٩/١.

(٢) توجيه اللمع لابن الخباز ص٧٤، ٧٥، واللباب للعُكبَري ٧٢/١، ٧٣، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٦٥، المسائل الخلافية ص٨٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٣٦/٣.

(٣) توجيه اللمع ص٧٤، ٧٥.

(٤) المرتجل لابن الخشاب ص٧١، ٧٢، واللباب للعُكبَري ٧٢/١، والتبيين للعُكبَري ص١٦٥، والمسائل الخلافية ص٨٩.

(٥) أسرار العربية ص٢٧٢.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١.

(٧) المرتجل لابن الخشاب ص٧١.

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٦/٤.

- يقول الشيخ خالد الأزهري: والصرف : هو التنوين الدال على معني يكون به الاسم أمكن وإليه أشار الناظم بقوله :

**الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَي مُبَيناً  مَعْنيً بِه يُكُونُ الاسْمُ أَمكَنَا** [١].

**المذهب الثاني:**

وهو أن الصرف عبارة عن الجر والتنوين معاً دفعة واحدة ، وليس أحدهما تابعاً للآخر؛ إذْ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين، وهو مذهب السيرافي[٢] ، وابن السراج[٣] .

يقول السيرافى :

" الصرف إنما هو جواز الجر والتنوين في الاسم ، ولا ينفرد أحدهما من صاحبه[٤].

وبمثل هذا قال ابن السراج [٥].

**حجة هؤلاء:**

استدل أصحاب هذا المذهب بأمرين :

**الأول** : صحة اشتقاق الصرف من التصريف الذى هو بمعني التقليب في الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ، فهو بهذه الصفة يكون من جملة الصرف ، كما أن الجر والتنوين من خصائص الأسماء [٦]، ولذلك قيل : أنه أمكن ،أي : أشد تصرفاً في حركات الإعراب من غير المتصرف [٧] .

**الثاني:** أنه اشتهر في عرب النحويين أن غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين ، وهذا حَدٌّ فيجب أن يكون الحد داخلاً في المحدود [٨].

وقد رد أصحاب المذهب الأول هذه الأدلة، وأجابوا عنها استدلالهم الأول بجوابين :

الأول : أنه لو سلم أن الصرف مشتق من التصرف في الجهات - مع إمكان منعه - لكان يلزم منه أن لا يكون التنوين من جملة الصرف ، لأنه لا يزداد تصرفه به في الحركات ؛ إذْ هو ليس من وجوه تقليب الكلمة ، بل هو تابع لما هو تقليب[٩].

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٠٦/٤.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٥٤/٢.

(٣) الأصول في النحو ٧٩/٢.

(٤) شرح الكتاب ٥٤/٢.

(٥) الأصول في النحو ٧٩/٢.

(٦) اللباب للعُكبري ٧٣/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص١٦٤، والمسائل الخلافية ص٨٩، توجيه اللمع ص٧٥.

(٧) حاشية الشيخ يس ١٢٩/١.

(٨) المسائل الخلافية ص٨٩.

(٩) اللباب للعُكبري ٧٣/١، والتبيين ١٦٦، والمسائل الخلافية ص٩٠.

**الثالث:** أنه لما اشبه الاسم الفعل منع من الصرف ، وهو الجر والتنوين فكما أن التنوين والجر لا يدخلان الفعل فكذلك لا يدخلان ما أشبهه وهو الممنوع من الصرف ، فدل ذلك على أن المنع من الصرف هو المنع من الجر والتنوين معاً[١].

**الجواب الثاني:**

أن الرفع والنصب تقليب ، وليس أحدهما من الصرف في شيء، ولو كانا من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفاً [٢].

وقد أجابوا عن الدليل الثاني بقولهم :

أن ما اشتهر في عرف النحويين ليس بتحديد للصرف ، بل هو حكم مالا ينصرف ، فأما ماهو حقيقة الصرف فغير ذلك ، ثم هو باطل بالمضاف وما فيه الألف واللام فإنهما من خصائص الأسماء ، وليسا من الصرف [٣].

وأما الجواب عن الثالث: فقد رده ابن إياز وغيره بأن الألف واللام والإضافة وغيرها من خصائص الأسماء، ولا تكون في الفعل ولا يسمى وجودها في الاسم صرفاً[٤].

**من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في حقيقة الصرف على مذهبين ، فالمحققون يرون أن الصرف عبارة عن التنوين ، وعلى هذا المذهب الشيخ ابن إياز ــ رحمه الله ــ ، وبعض النحاة كالسيرافي، وابن السراج يرون أن الصرف عبارة عن الجر والتنوين.

**وأرى أنَّ** ما اختاره ابن إياز ، ونسبه إلى المحققين من النحويين هو الراجح وذلك لأمور:

أولاً : قوة أدلتهم ، وسداد ردودهم على استدلال أصحاب المذهب الثاني .

ثانياً: سلامة مذهبهم مما ورد على مذهب غيرهم .

ثالثا: اختيار جمهور العلماء لهذا المذهب حتى ليكاد أن يكون إجماعاً ؛ إذْ لم يخالف الجمهرة في هذا القول إلا نفر قليل من النحويين .

---

(١) المحصول فى شرح الفصول ٦٧/١.

(٢) اللباب للعُكبري ٧٣/١،والمسائل الخلافية ص٩٠.

(٣) توجيه اللمع لابن الخباز ٤٠٤، والتبيين ص ١٦٦، واللباب ٧٢/١، ٧٣، والمسائل الخلافية ص٩٠.

(٤) المحصول في شرح الفصول ٦٧/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص٤٠٤.

## ٢- أصل الميم المبدلة في ( فوك )

## وحكم إبدالها .

تبدل الميم من الواو في (فم) وهو شاذ ، وأصل فم : فوه حذفت الهاء كما حذفت لام الاسم من نحو : ( يد) و( دم) وأبدلت الميم من الواو ليقع عليها الإعراب فتصح لأن الواو لا تصح طرفاً[١] .

وعن الميم المبدلة في ( فوك ) هل هى مبدلة من الواو أو من الهاء ، وحكم إبدالها عند الإفراد والإضافة **يقول ابن إياز رحمه الله** :"قوله : وإن أفرد فوك أبدل من واوه ميم ، قد تقدم تعليله ،وفي كلامه نظر فإنه يقتضى بظاهره أنه لا تبدل الميم من واوه إلا في حالة إفراده وليست كذلك ؛ إذْ قد يكون في حال الإضافة كقولك : هذا فم زيد ، قال الشاعر :

**١٦٥- يُصْبِحُ ظَمآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ**[٢]

وقد تشدّد ميمهُ ، قال الشاعر:

**١٦٦- يَالَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فُمِّهِ**[٣]

ويمكن أنْ يكون أراد بقوله : ( أبدل) الوجوب فلا يرد عليه شئ ؛ إذْ في حالة الإفراد يجب البدل ، فأما في الإضافة فأنت مخير والأحسن ألا تبدل " أ.هـ"[٤]

**من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – يرى أن الميم المبدلة في ( فم ) مبدلة من الواو وليس من الهاء ، كما ذهب إليه الأخفش كما سيأتي وأنه يجب البدل في الإفراد أما عند الإضافة فيستوي الأمران.

**الدراسة والمناقشة :**

للنحاة في أصل الميم من ( فم ) مذهبان .

---

(١) التبصرة والتذكرة للصميري ٨٦٠/٢.

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانة ص١٥٩، والخزانة ٤٥١/٤، ٤٥٤، والمقاصد النحوية ١٣٩/١، وشرح الكافية للرضى ٢٩٨/٢، وهمع الهوامع ١٣٢/١، التصريح بمضمون التوضيح ٢١٩/١، حاشية الصبان ١٠٩/١، واستشهد به على أنه قد يقال في غير الأفصح: فمى، وفمه، وفمُ زيد في جميع حالات الإضافة.

(٣) البيت من أرجوزة للعجاج وورد في: الخزانة ٢٨٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠ ، واللسان (ف و م).

واستشهد به ابن إياز على مجئ (فُمِّه) مشددة الميم مضمومة الفاء.

(٤) المحصول فى شرح الفصول ١٢٦/١، ١٢٧.

**أولا : مذهب سيبويه :**

ويرى أنها مبدلة من الواو من فوك ، يقول إمام النحاة سيبويه :

" وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله: فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ؛ ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم فهذه الميم بمنزلة العين ، نحو : ميم دم"[١].

وقد سار على هذا المذهب ابن هشام ، وابن يعيش .

يقول ابن هشام :" أبدلت وجوباً من الواو الميم من الواوفى(فـم) ، وأصله:(فوه) بدليل (أفواه) فإن أضيف أقواه فخذفو ، الهاء تخفيفاً ثم أبدلوا الميم من الواو ، فـإن أضـيف رجع إلي الأصل فقيل : فوك ، وربما بقى الإبدال نحو : لخلوف فم الصائم[٢].

ويقول ابن يعيش : فلما حذفت الهاء بقى الاسم على حرفين الثـاني منهـا واو والأول مفتوح فكان إبقاؤه على حاله يؤدى إلى قلبها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب ؛ وكون ما قبلها مفتوحاً على حد (عصاً) و(رحى) والألف تحذف عند دخول التنوين عليها لالتقـاء الساكنين كعصاً فيبقى الاسم الممكن على حرف واحد وهو معدوم فلما كان يقتضي إبقاء الواو على ما ذكر أبدلوا منها الميم ؛ لأن الميم حرف صحيح لا تثقل عليه الحركـات وهو من مخرج الواو لأنها من الشفة[٣]:

والذى يدل على أنَّ أصل ( فـم ) فوه قولك في الجمع :(أفواه) وفي التصغير:( فويه) ؛ لأنَّ الجمع والتصغير يردان الأشياء إلي أصولها.

فإن قلت : هذا فوك لم تبدل من الواو ميما لما لزمته عند الإضافة فإذا أفردت قلـت: هذا فم ، و في التثنية : هذان فمان ، ورأيت فمين .

ومنهم من يجمع بين البدل والمبدل منه فيقول في التثنية : فموان ، فإذا فعل ذلك لم تكن الميم بدلاً من الواو ولكن تكون عوضاً من اللام المحذوفة ، وعلى هذا قول الفرزدق:

**١٦٧هُمَا نَفَثَا فِى فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا *** عَلَى النَّابِحِ العَاوِى أَشَدَّ رِجَامِ[٤]**

---

(١) الكتاب ٣/٣٦٥.

(٢) أوضح المالك ٤/٤٠١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٣.

(٤) من الطويل ورد في الكتاب ١/٣٦٥، المقتضب ٣/١٥٨، الإنصاف في مسـائل الخـلاف مسـالة(٤٧) ١/٣٢١، الخزانة ٢/٢٦٩، ٢٨٣، التبصرة والتذكرة ٢/٨٦١

(هما): أي: إبليس وابنه، النابح، أراد من يتعرض للهجو والسَّبِ ، ومثلـه العـاوى، والرجـام: الرمـي بالحجارة، وأراد به هنا الهجاء.

يقول العكبرى: أنه في الجمع بين الميم والواو في بيت الفرزدق قولان :

أحدهما : أنه جمع بين البدل والمبدل منه ، ومثل ذلك جائز في البدل دون العوض فوزنه الآن : ( فمع ).

والقول الثاني: أن الميم بدل الياء التي هي لام الكلمة ، ثم قدمتها على العين فوزنه الآن (فلع)، وفيه بعد لأنَّ الميم لا تشبه الهاء إلا أنها في الجملة من حروف الزيادة وفيها خفاء ، فساغ له أن يبدل منها حرفاً أبين منها يشبه ما يشبهها وهو الواو ، فإن الميم تشبه الواو والواو تشبه الهاء ، ولهذا أبدلت منها [1].

**ثانياً : مذهب الأخفش :**

يرى الأخفش أن الميم مبدلة من الهاء المحذوفة ، والأصل عنده (فَوَهٌ) ، ثم قلبت فصار ( فَهْوٌ ) ثم حذفت الواو ، وأبدلت الميم من الهاء ، واستدل على ذلك بأن الشاعر لما اضطر إلي ردْ الذاهب منه رد الواو نحو قول الفرزدق :( فَمَوَيْهِمَا ) فلما رَدَّ الفرزدق الواو من ( فَمَوَيْهِمَا ) علمنا أن الذاهب من فم هو الواو : لردِّ الشاعر إياه .

وإذا كان الذاهب هو الواو فيجب أن تكون الميم بدلاً من الهاء[2].

ــ وهذا المذهب مردود بما سبق من أقوال العلماء ، ولأن التصغير يرد الأشياء إلي أصلها وعليه فالميم مبدلة من الواو وليس من الهاء .

ــ **بقى حكم إبدال الميم من الواو** فابن إياز يرى أن ذلك في حالة الإفراد واجب وعند الإضافة يستوي الأمران ، أما الفارسى فمنع ذلك إلا في ضرورة الشعر.

يقول شيخ النحاة في هذا الأمر : فمن ترك (دمٌ) على حاله إذا أضاف ، ترك(فَمٌ) على حاله ، ومن ردَّ إلى( دمٌ) اللام ردَّ إلى( فم) العين ، فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في (فم) ..... إلا أن الإضافة أقوى على الرَدِّ ، فإن قال : (فَمَّانِ) فهو بالخيار إن شاء قال: (فَمَوِىَّ) ، وإن شاء قال : فَمِيٌّ .....أهـ[3]

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٩/٢، ٣٣٠.

(٢) التبصرة والتذكرة للصميري ٨٦١/٢.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٣، ٣٦٦.

فشيخ النحاة يجيز ذلك في الاختيار ، وقد ورد دليل على ذلك وهو قول النبى صلى الله عليه وسلم: لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك[١]، وقد صحح ذلك ابن مالك[٢] وأبو حيان[٣].

أما الفارسي فقد جعل ذلك خاصاً بالضرورة بناءً على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر ، ويبطل ذلك الحديث السابق .

يقول ابن مالك رداً على هذا الرأي لأبى على الفارسي :

" وهذا من تحكماته العارية من الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم ، وفي الحديث الصحيح :" لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك[٤].

ـ وقد رده أيضا الشيخ خالد[٥]، والأشموني[٦] واستدلا بالحديث الشريف .

ـ أما جعل الشيخ ابن إياز إبدال الميم من الواو في حالة الإفراد واجب وفي حال الإضافة يستوي الأمران ، الإبدال وعدمه فيؤيد ذلك ما قال الشيخ الصبان :" وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت يأتي التنوين فيدخل على واو هي ساكن ، فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقي ، وعند الإضافة لا يحتاج إلى الميم للأمن من ذلك ؛ لفقد التنوين[٧]، وقد صحح ذلك الرضي[٨].

**من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في أصل الميم المبدلة في ( فوك ) ، وحكم إبدالها .

فمذهب سيبويه وعليه جمع من العلماء ومنهم الشيخ ابن إياز ـ رحمه الله ـ أنها مبدلة من الواو ، أما الأخفش فيري أنها مبدلة من الهاء .

---

(١) الحديث ورد في البخارى ٢٢/٣، ٢٤، ومسلم في صحيحه ١١٥/٢، ومالك في الموطأ ٢٢٨/١، والنسائى في سننه بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربى – بيروت ١٥٩/٣، والشاهد في الحديث، فم الصائم، بإضافة (فم) بالميم إلى الصائم ، في غير الشعر فسقط ما زعمه الفارسي من أن ذلك خاص بالضرورة فقط .

(٢) شرح التسهيل ٤٩/١، ٥٠.

(٣) همع الهوامع ١٣٢/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤٩/١، ٥٠.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٢٢٠/١.

(٦) شرح الأشمونى على الألفية ١١٠/١.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٠٩/١.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢٩٩/١.

- **وأري أنّ** المذهب الأول وهو ما اختاره الشيخ جمال الدين بن إياز هو الراجح في المسألة لا مذهب الأخفش وذلك:

أولاً : لتأييد كثيرمن النحاة للقول به ــ كما مر ــ.

ثانياً : أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلي أصولها ، فأصل ( فم) :( فوه ) بدليل جمعها على ( أفواه ) وتصغيرها على ( فويه) فدل الجمع و التصغير على أن الأصل واو لا هاء .

- **أما عن حكم الإبدال** فإنى أوافق الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في أنه أوجب الإبدال عند الإفراد ، بدليل قول الشيخ الصبان السابق ، أما حال الإضافة فالإبدال ( ميماً )وعدم الإبدال سواء.

- يقول الشيخ الرضي: والأول[1] أصح وأفصح ؛لأن علة الحاجة إلي إبدال الواو ميماًعند القطع عن الإضافة ، هى خوف سقوط العين للساكنين ، ولا ساكنين في حال الإضافة ؛ إذْ لا تنوين في المضاف ، فالأولى إبدالها ميماً أهـ[2].

---

(١) أي من الوجهين الذين أجازهما جمال الدين بن إياز عند الاضافة من الابدال ميماً وعدمه.

(٢) شرح الرضى على الكافية ٢٩٩/١.

## ٣- أصل ( ذو ) ووزنها .

( ذو ) اسم ناقص من الأسماء الستة ، ومعناها صاحب ذلك ، فقولك : محمد ذو مـــال أي : صاحب مال [١]. وقد حذف من ( ذو) حرف لأنها اسم ظاهر على حرفين ، وأقل ما يكون عليه الاسم الظاهر ثلاثة أحرف ، وكان المحذوف حرف علة ؛لأن الحذف بابه أن يكون في المعتلات اللامات التي سبرت بالتصريف فعلم أن محذوفها معتل[٢] .

وقد اختلف النحاة في أصل (ذو) وهل آخرها ياء أو واو ، **يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز في ذلك :**

" وأصل (ذو) ذويٌّ ،فإن قيل : ولم حكمت على عينه بالحركة وهلا كانت ساكنة .

قيل : بعضهم يستدل على ذلك بقولهم في جمعه: (أذواء) لأن أفعالاً جمع فعلي ... فإن قيل فلما كانت اللام المحذوفة من (ذو) ياء ، وهلا كانت واواً ؟

قيل : قد تبين أن هاهنا واواً كقولهم في جمعي ( ذو) و(ذات) : ( ذوو) و(ذوات) ، ولم يقولوا (ذيو) ولا ( ذيات ) ، وإذا كان كذلك فجعل اللام ياء أولـــي مـــن جعلهـــا واواً لأن ( طويت ) و( شويت ) أكثر من باب (قوه ) و( جوه ) ومعني ذلك أن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه واو ولامه واو ، ومن قواعدهم الحمـــل علـــي الأكثـــر دون الأقل ....." [٣]أ.هـــ

**من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين ابن إياز يري أن لام (ذو) ياء وهـــو مذهب سيبويه كما سيأتي :

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحويون في اصل ( ذو ) وهل اللام ياء أو واو علي النحو التالي :

**أولاً : مذهب سيبويه [٤]، ومن وافقه [٥] من النحويين ، وعليه الشيخ إبن إياز:**

ويري أصحاب هذا المذهب أن أصل (ذو) التي بمعني صاحب ( ذَوَيٌ ) فلامها يـــاء ، ووزنها( فَعَل) بفتح الفاء والعين قال شيخ النحاة:

---

(١) اللسان (ذ و ى)

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٥٩.

(٣) المحصول في شرح الفصول ١/١٣٠

(٤) الكتاب ٣/٢٦٢ ، وشرح الأشموني ١/١٠٧ ، وحاشية يس ١/٦٣.

(٥) كالمبرد فى المقتضب ١/٣٦٩ ، وابن الشجري في الأمالي ٢/٢٤٦ ، وابن الخشاب في المرتجل ص ٥٩ ، وابن بعيش فى شرح المفصل ١/٥٣ ، وابن أبى الربيع فى البسيط ١/١٩١.

" ولو سميت رجلاً (ذو) لقلت : هذا ذواً ، لأن أصله فعل ، ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال ، فهذا دليل علي أن ( ذو) فعل ، كما أن أبوان دليل على أن ( أبا ) فعل "[1].

**أدلة أصحاب هذا المذهب :**

استدل أصحاب هذا المذهب بأشياء :

**أولاً** : قالوا بأنَّ لامها ياء ، لأن العين إذا كانت واواً فالحكم بأن اللام ياء ، فباب (لويت)أكثر من باب( قووت) ، ولم يردوا لامه في التثنية ، كما لم يردوا لام (فم) في تثنية فلم يقولوا : ذويا مال ، كما قالوا : أبوا محمد ، وأخوا خالد ، وحموا عمر ، ولكنهم ردوا اللام في تثنية مؤنثه ، فقالوا : ذواتا مال ، كقوله تعالي : (ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ )[2]، و(ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ) [3]، والأصل فيهما : ذويتا وذويتي فَعَلْتَا وفَعَلْتَي ، فصارت الياء التي هي لام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكذلك ردوا لامه في جمع التكسير كقولهم : أذواء اليمن ، كما ردوا لامات أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، وفم في قولهم: آباء وإخاء وأحماء ، وأهناء ، وأفواه [4].

فباب لويت أكثر من باب قووت [5] ، والحمل والعمل على الأكثر أرجح وأفضل.

**ثانياً** : الاسم إذا حذف لامه ثم ثني فرد إليه اللام ، حركة العين ، وإن كان أصل بنيتها السكون ككلمة (يد) فإننا عند تثنيتها نقول: يديان ، ويد عندهم ( فَعْل ) في الأصل ، ولكنها لما حذفت لامها فوقع الإعراب على الدال ، ثم ردوا المحذوف لم يسلبوا الدال الحركة [6].

**ثالثاً**: وزن (ذو ) فَعَل بفتح الفاء والعين ؛ لأنهم كسروه على:( أفعال) فقالوا : أذواء. [7]

---

(١) الكتاب ٢٦٢/٣ ، ٢٦٣

(٢) الآية (٤٨) من سورة الرحمن .

(٣) سورة سبأ الآية (٦) .

(٤) الأمالي الشجرية ٢٤٦/٢ ، والمرتجل ٥٩ ، وشرح المفصل ٥٣/١.

(٥) سر صناعة الإعراب لابن جني ٥٧٨/٢ ، والأمالي الابن الشجري ٢٤٦/٢ ، والمرتجل لابن الخشاب ص ٥٩ .

(٦) شرح السيرافي بهامش الكتاب ٢٦٢/٣ ، وحاشية الصبان ١٠٧/١ .

(٧) الأمالي لابن الشجري ٢٤٥/٢-٢٤٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ٩٦٧/١ .

**رابعا:**الدليل علي تحرك العين في (ذو) ؛ أنهم قالوا في تثنية مؤنثه ذات : ذواتا ، كما قال الله تعالي: (ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ) ، وقال تعالي: (ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ)، الأصل : ذويتا ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولو كانت العين ساكنه لقالوا: زيتا ، والأصل ذويتا، اجتمعت الواو والياء في كلمة واتصلتا ، والسابق منهما متأصل في الذات والسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء [١] ، ولكنهم لم يقولوا ذلك فدل على تحرك العين وعدم سكونها [٢].

**ثانيا : مذهب الخليل [٣]، والزجاج [٤]، والجوهري[٥] :**

ويرى أصحاب هذا المذهب أن أصل (ذو ) :( ذَوْوٌ " بواوين الأولي ساكنة والثانية متحركة حذفت الواوالثانية اعتباطا ، ونقلت حركة الإعراب إلي الواو الأولى[٦] .

فلامها واو من باب قوه ، أي: من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء ووزنها (فَعْل) بإسكان العين مع فتح الفاء [٧].

قال الخليل : هذا ذو بفتح الذال ، لأن أصلها الفتح "[٨]

وقال الجوهري:أصل ذو :( ذَوَىً ) مثل عَصاً ، يدل على ذلك قولهم :هاتان ذواتا مال .

قال تعالي: (ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ) في التثنية ، ونري أن الألف منقلبة من واو ، ثم حذفت من (ذوي) عين الفعل لكراهتهم اجتماع الواوين ، لأنه كان يلزم في التثنية :(ذووان) مثل عصوان ، فبقي (ذا) منوناً ثم ذهب التنوين للإضافة في قولك : ذو مال ، والإضافة لازمة له [٩].

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٩٦٧/١ .

(٢) اختيارات ابن إياز البغدادي واعتراضاته في كتابه قواعد المطارحة ص ٤٣٩ .

(٣) الكتاب ٣٦٣/٣ ، وارتشاف الضرب ٨٤١/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٣/١.

(٤) شرح السيرافي بهامش الكتاب ٣٦٢/٣.

(٥)مختارالصاح مادة ذا ، والجوهري هو : اسماعيل بن حماد الجوهري ، أبونصر الفارابي ، له من المؤلفات الصحاح ، والعروض ومقدمة في النحو ، وغير ذلك توفى سنة ٣٩٣ هـ ، بغية الوعاة ٤٤٦/١

(٦) حاشية الصبان ١٣٢/١.

(٧) حاشية الصبان ١٠٧/١.

(٨) الكتاب ٢٦٣/٣.

(٩) الصحاح مادة (ذا)

**أدلة أصحاب هذا المذهب :**

استدل أصحاب هذا المذهب بأمور :

**أولاً :** أن الحكم بكون اللام المحذوفة واواً أولى ، لأن حذف الواو أكثر ، والدليل على ذلك أن أصل( ثبه): (ثبوه) [١]، و(ظبه):( ظبوه) [٢]، ومع التسليم بهذا الدليل فإنه " إنما يقال به فيما كانت عينه صحيحة أو كانت معتلة وهي ياء أما إذا كانت عينه معتلة وهي واو كما في (ذو) فإن الحكم يكون لامها المحذوفة ياء أولى لأن ما عينه واو ولامه ياء نحو : طويت وشويت أكثر مما عينه ولامه واوان نحو: قوة [٣].

**ثانياً:** أن الحركة زيادة ، فلا يحكم بها إلا بثبت ودليل ، ولم يقم الدليل على أن العين متحركة ، فكان الحكم بالأصل وهو سكونها أولي وأفضل [٤].

ورد هذا الدليل بما استدل به أصحاب الرأي الأول وسيبويه ومن وافقه – من أن الدليل على أن العين متحركة في (ذو ) أنهم قالوا في تثنية مؤنثه – أي ذات – ذواتا ، وهذا دليل على تحرك العين وعدم سكونها .

**ثالثاً:** الأسماء الستة – ما عدا فوك – لامها واو ، فحكم بكون (ذو ) ولامها واو إجراءً للباب على سنن واحد [٥] وطريقة واحدة .

ورُدَّ هذا الدليل بما استدل به أصحاب الرأي الأول من أن الحكم بكون اللام المحذوفة من (ذو) ياء أولي من الحكم بكونها واواً ، لأن عينها واو ؛ لقولهم في التثنية (ذوان ) وفي الجمع (ذوو) و(ذوات) ، وعليه فكون لامها واواً يجعلها من باب:( قوة) و(حوة) [٦] مما عينه ولامه من باب واحد ، وأما كون لامها ياء فذلك يجعلها من باب شويت ،

---

(١) الثبة بمعنى الجماعة ، والجماعة من الفرسان خاصة ، والجمع ثبوت وثبات المعجم الوسيط (ث ن ى) .

(٢) الطبة هي حد السيف والسنان والخنجر وما أشبهها ، والجمع ظبا وظبات وظبون ، المعجم الوسيط مادة : (ظ ب ظ ب) ، قال ابن جني : " ولكن الذي ينبغي أن يقضي به في ذلك أن تكون من الواو ، وأن يكون أصلها(ثبوة) ، وذلك أن أكثر ما حذفت لامه إنما هي من الواو نحو أب وأخ وغد ، وهن، وحم ..." ، سر صناعة الإعراب ٦٠٣/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٥٧٨/٢ ، والأمالي لابن الشجري ٢٤٦/٢ ، والمرتجل لابن الخشاب ص ٥٩ ، واختيارات ابن اياز البغدادي واعتراضاته في كتابه قواعد المطارحة ص ٤٤٠.

(٤) شرح السيرافي بهامش الكتاب ٢٦٣/٣ ، وحاشية الصبان ١٠٧/١ .

(٥) حاشية الصبان ١٠٧/١ .

(٦) الحوة: لون يخالط الكمته مثل صدأ الحديد ، قال الأصمعي : الحوة حمرة تضرب إلى السواد ، والحوة أيضاً سمرة الشفة يقال : رجل أحوى ، وامرأة حواء ، مختار الصحاح للرازي مادة (ح وى) .

وطويت وما عينه ولامه من باب واحد ، أما كون لامها ياء ، فذلك يجعلها من باب :(شويت) ، و(طويت) ، وما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه واوان ، والحمل على الأكثر أولي وأفضل [1].

**ثالثاً: مذهب ابن كيسان [2]:**

وذهب إلي أن ( ذو ) تحتمل الوزنين معا أي: فَعَل وفَعْل بسكون العين وفتحها .

**من خلال ما سبق يتضح** أنَّ النحاة اختلفوا فى أصل (ذو) ووزنها: فسيبويه ومن وافقه من النحاة – وعلية الشيخ ابن إياز – ذهبوا إلى أن (ذو) أصلها (ذَوَىٌ) فلامها ياء ووزنها: فَعَل ، أما الخليل والزجاج والجوهرى فذهبوا الى أن اصل (ذو) (ذَوْوٌ) بواوين فلامها واو ، ووزنها ( فعل) .

وهناك من يري أنها تحتمل الوزنين معاً ( فَعَل ) و(فَعْل ) وهو ابن كيسان .

**وأرى أنَّ** ما اختاره ابن إياز متابعاً سيبويه ومن وافقه من النحويين :

من أن أصل (ذو) ذَوَيٌ فلامها ياء ، ووزنها (فَعَل) بفتح الفاء والعين هو الأولي بالقبول والترجيح وذلك لأمور :

أولاً : قوه أدلتهم وسلامتها مما ورد على غيرها من ردود .

ثانياً : العين إذا كانت واواً فالحكم بأن اللام ياء ؛ لأن باب لويت أكثر من باب قووت ، والعمل إنما يكون على الأكثر ، والحمل ، عليه أولي.

ثالثاً: اختيار كثير من النحاة لـه[3] .

---

(١) المرنجل ٥٩ ، وشرح المفصل ٥٣/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٨٤١/٢ ، همع الهوامع ١٣٢/١ ، شرح الأشموني ١٠٧/١.

(٣) كسيبويه ، والمبرد ، وابن الشجري ، وابن الخشاب ، وابن يعيش ، وابن أبي الربيع ، وغيرهم.

## ٤- جمع الاسم المذكر المختوم بتاء التأنيث جمع مذكر سالماً.

ينقسم الجمع إلي جمع تصحيح وهو: ما سلم فيه لفظ الواحد ، وجمع تكسير وهو: ما تغير فيه لفظ الواحد ، وينقسم جمع التصحيح إلي: مذكر ، ومؤنث فالمؤنث ما زيد في آخره ألف وتاء كـ(مسلمات) أما جمع المذكر السالم فيلحق آخره واو مضموم ما قبلها رفعاً ، وياء مكسور ما قبلها جراً ونصباً يليهما نون مفتوحة.

أما ما يجمع جمع مذكر سالماً : فليس كل الأسماء تجمع هذا الجمع ، إنما يجمع كذلك ما كان مذكراً علماً لمن يعقل ، أو لصفات من يعقل نحو: الزيدون والمسلمون[١].

وقد اختلف النحاة في جواز جمع ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون نحو: طلحة وحمزة ، فالبصريون يمنعونه والكوفيون يجيزونه ، **يقول الشيخ جمال الدين بن إياز ــ رحمه الله ــ في هذه المسألة:**

" وهنا تنبيه وهو أنه[٢] قد أخل بشرط ذكره الجزولى[٣] وغيره وهو: أن يكون خالياً من تاء التأنيث ، فلا يقال :( طلحون )، ولا( حمزون) ، وإن كانا عَلَمَينِ لِمُذَكَرَينِ احتراما لوجود إمارة التأنيث ، ولذا لم ينصرف ، وإنما يقال :( طَلَحَات )،(حَمَزَات )، قال الشاعر :

١٦٨- رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوها *** بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[٤]

وأجاز الكوفيون : (طلحون) و(طلحين) ووافقهم ابن كيسان[٥] ، إلا أنه يفتح اللام وحجتهم أنهم يحذفون التاء ثم بعد ذلك يجمعونه ،وأفسده بعض المتأخرين بأن قال : من حق هذا أن يستوفي صيغة الواحد وهم قد حذفوا التاء الثانية فيه ، ولا يمكن قياسه على

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥.

(٢) أي: ابن معط.

(٣) وهو قوله: "وخلوه من هاء التأنيث" شرح المقدمة الجزولية لأبي على الشلوبين ٣٩٥/١.

(٤) البيت سبق تخريجه ص ٧٦ برقم (٨) .

(٥) ابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي أخذ عن ثعلب والمبرد، من تصانيفه المهذب فى النحو، علل النحو، اللامات توفي سنة ٢٩٩، وقيل غير ذلك البغية ١٨/١، شذارات الذهب ٢٣٢/٢.

جمع التكسر؛لأن ذلك تسقط فيه حرف من حشو الكلمة ومن آخرها وتسقط معه الأصل أ.هـ[1]

**من خلال هذه النص يتضح أنَّ** الشيخ ابن إياز ــ رحمه الله ــ يرى أن المختوم بالتاء لا يجمع جمع مذكر سالم، وهذا رأي البصريين كما سيأتي ، وذلك حيث ذكر أدلة السماع على ذلك ثم ذكر مذهب الكوفيين وأورد عليه ما يفسده.

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في جواز جمع ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون نحو طلحة وحمزة على النحو التالى:

**أولاً مذهب البصريين :**

ذهب البصريون إلي أنه لا يجوز أن يجمع جمع مذكر سالماً[2]، وفي ذلك يقول شيخ النحاة في باب جمع الاسم الذى آخره هاء التأنيث :

" زعم يونس [3] أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء ، كما كنت جامعه قبل أن يكون أسماً لرجل أو أمرآة على الأصل ، ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث ، قالوا : رجل ربعة وجمعوها بالتاء : فقالوا : ربعات ولم يقولوا :ربعون ، وقالوا : طلحة الطلحات ، ولم يقولوا : طلحة الطلحين ، فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك ، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكر لم تذهب الهاء[4].

**حجتهم على مذهبهم :**

احتج البصريون على مذهبهم **بالسماع والقياس :**

أما السماع : فلم يسمع إلا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم في طلحة : طلحات ، وفي هبيرة : هبيرات[5] ، قال الشاعر :

---

(١)المحصول فى شرح الفصول ١/١٥٤، ١٥٥.

(٢)الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤) ١/٤٤، التبيين عن مذاهب النحويين ٢١٩، شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٩.

(٣) هو : يونس بن حبيب الضبى أبوعبدالرحمن توفى سنة ١٨٢ هـ ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وآراؤه النحوية واللغوية منتشرة في كتاب سيبويه ، بغية الوعاة ٢/٣٦٥ .

(٤) الكتاب ٣/٣٩٤.

(٥)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٤) ١/٣٥١، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٢٠، والتذكرة والتبصرة للصيمري ٢/٦٣٩.

١٦٩- رَحِمَ اللهُ أعْظَماً دَفَنُوها *** بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[١]

ولم يسمع جمعه بالواو والنون ، ولو كان جائزا لسمع ولوعلى الشذوذ والندرة[٢] .

وأما **القياس** :

فإما أن تبقى التاء أو تحذفها فإن أبقيتها مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث فتقول : حمزتون ، طلحتون فتجمع بين علامتين متضادتين[٣].

وإن حذفتها فقى ذلك إخلال ؛ لأنها حرف معنى ، وصارت ملازمة للكلمة فحذفها يؤدى إلى ذهاب المعنى الذى تدل عليه[٤]، ويؤدى إلى حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه ، ويغلب على الظن أنه جمع المجرد عنها لكثرته[٥].

**المذهب الثاني:**

مذهب الكوفيين : يرى الكوفيون أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون نحو : طلحة : طلحون[٦] في حالة الرفع ، وبالياء في حالتي النصب والخفض.

**حجتهم في ذلك :**

احتج الكوفيون على مذهبهم **بالسماع والقياس** .

أما **السماع** فقد قالوا في جمع علانية – وهو الرجل المشهور –:(علانون)، وفي جمع ربعة – للمعتدل القامة – :(ربعون)[٧].

فجمعوه بالواو والنون وفي آخرة تاء التأنيث .

وأما القياس فعلى شيئين:

أحدهما: قياساً على جمعه جمع تكسير ، فقد ورد جمعه جمع تكسير ، واستعملته العرب على تقدير حذف حرف ، قال الشاعر :

---

(1) سبق تخريجه برقم (٨) ص٧٦ .

(2) التبيين ص ٢٢٠، والتذييل والتكميل ٣١٣/١.

(3) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤) ٤٥/١، وشرح الكافية للرضى ٤٤١/٣ ، والتبصرة والتذكرة ٦٣٩/٢.

(4) التذييل والتكميل ٣١٣/١.

(5) شرح الكافية للرضى ٤٤١/٣.

(6) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤) ٤٤/١ ، وائتلاف النصرة ص٣٠.

(7) التذييل والتكميل ٣١٢/١ ، حاشية يس على الفاكهي ١١٠/١.

## ١٧٠- وعَقَبَةُ الأَعْقَابِ فِى الشَّهْرِ الأَصَمِّ[١]

فإذا كانت التاء تزول بجمع التكسير فكذلك تزول بالجمع بالواو والنون[٢].

ثانيهما : قياساً على ما ختم بألف التأنيث سواء الممدودة والمقصورة نحو: حمراء وحبلى، فإذا سميت رجلاً بهذا وأردت جمعه لجمعته بالواو والنون تقول : حمراؤون ، حُبْلَوون ، ولا خلاف أن ما آخره ألف التأنيث أشد تمكنا في التأنيث مما أخره تاء ، وذلك لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها ولم تخرج الكلمة من تذكير إلى تأنيث،وتاء التأنيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلي التأنيث ، وإذا جاز في الاسم أن يجمع وفي أخره ألف التأنيث بالواو والنون ــ وهي أو كد ــ فجمع ما في آخرة التاء أولي[٣].

ووافقهم ابن كيسان إلا أنه زاد عليهم جواز فتح العين فيقول : طلحون[٤] واجتح بأن التاء تسقط في الطلحات ، فإذا سقطت وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون مثل : أرض ، وأرضون فكما حركت العين من أرضون بالفتح حملاً على أرضات ، حركت العين من الطلحون حملاً على الطلحات ؛ لأنهم يجمعون ما كان على فَعْلَة من الأسماء دون الصفات على فَعَلَان[٥].

**وقدرَدَّ البصريون أدلة الكوفيين كالتالى:**

أما قياسهم على جمع التكسير فليس بصحيح ؛ لأنه لا يلزم من تكسير العلم ذي التاء – على تقدير تسليم تكسيره – جواز جمعه بالواو والنون ؛ لأن تأنيث جمع التكثير يعقب

---

(١) من الرجز بلا نسبة في الإنصاف مسألة (٤) ١/٤٤، والتبيين ٢٢١، والخزانة ٨/١٠، ١٢، حاشية يس على الفاكهي ١/١١٠.

الأصم: شهر رجب لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث ولا حركة قتال ولا قعقعة سلاح لأنه من الأشهر الحرم.

والشاهد قوله: (الأعقاب) فقد جمع (عقبة) جمع تكسير بعد تقدير سقوط التاء، واستشهد به الكوفيون دليلاً على جواز جمع ما ختم بالتاء بالواو والنون قياساً على جمعه جمع تكسير.

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤) ١/٤٤، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٢١، والتذييل والتكميل ١/٣١٢.

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤) ١/ ٤٤ ، وائتلاف النصرة ص٣٠.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤) ١/٤٥ ، والتبيين ٢١٩.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤) ١/٤٥ .

التاء المحذوفة، وليس لجمع السلامة بالواو والنون تأنيث فيعقب التاء ، ألا ترى أنك تقول : قال الرجل ولا تقول : قالت الزيدون[١].

- أو أن البيت قليل لا يقاس عليه[٢].

- أو أن يكون ( الأعقاب ) جمع ( عقبة ) بمعنى الاعتقاب[٣]، لا جمع عقبة العلم.

- وأما القياس على ما آخره ألف التأنيث فليس لهم ذلك ، لأن الألف الممدودة تقلب واواً فتنمحي صورة علامة التأنيث ، وإنما قلبت واواً دون الياء لتشابههما في الثقل ، وأما الألف المقصورة فإنها تحذف وتبقى الفتحة دالة عليها[٤].

أو لأن الألف لازمة موضوعة مع الاسم من أول وضعه فجرت مجرى بقية الحروف ..... فإذا كانت كذلك جاز ألا يعتبر بدلالتها على التأنيث[٥].

أما ما استدل به الكوفيون من السماع فهو شاذ[٦].

**من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في جمع الاسم المذكر المختوم بتاء والتأنيث جمع مذكر سالماً فابن إياز و البصريون يمنعونه ويحملون ما ورد منه على الشذوذ ، والقلة أو التأويل ، والكوفيون يجيزون ذلك ، ووافقهم ابن كيسان وزاد عليهم فتح العين نحو: طلحون .

**وأرى أنَّ** ما ذهب إليه ابن إياز والبصريون من امتناع جمع مثل هذه الأسماء جمع مذكر سالماً هو الراجح وذلك لما يلي:

أولا: لم يسمع جمعه إلا بزيادة الألف والتاء كقولهم في طلحة : طلحات ، كقول الشاعر السابق .

ثانياً: يؤدي جمع المختوم بالتاء جمع مذكر سالماً إلي اللبس مع المجرد منها .

ثالثا: سلامة هذا المذهب مما يرد على غيره، واختيار كثير من النحاة له[٧].

رابعاً : قوة أدلة البصريين في رد ما استدل به الكوفيون .

---

(١) التذييل والتكميل ٣١٢/١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤) ٤٦/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣١٤/١، وحاشية يس على الفاكهى ١١٠/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤) ٤٦/١- ٤٧.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٢٢٢.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤) ٤٦/١.

(٧) كالعُكبرى في: التبيين ص٢١٩، والإنصاف مسألة (٤) ٤٤/١، والزبيدي في: ائتلاف النصرة ص٣٠ والصيمري في: التبصرة و التذكرة ٦٣٩/٢، والجزولي في: شرح المقدمه الجزولية للشلوبين ٣٩٥/١.

## ٥- زمن الفعل المضارع .

اختلف النحاة في أصل دلالة الفعل المضارع للحال أو للاستقبال .

قال الشيخ ابن إياز – رحمه الله – في ذلك :

".... ذهب بعضهم إلي أن صيغة(يفعل) موضوعة للحاضر ، لكن أكثر التجوز فيها باستعمالها مستقبلة ، فغلب على الظن أنها مشتركة وتمسكوا بشيئين :

الأول : أن من المناسب أن يكون له لفظ يدل عليه ويختص به كما كان لأخويه .

الثاني: أنها إذا تجردت عن القرائن صرفت إلي الحاضر ولا تصرف إلي المستقبل إلا بدليل وهذا شأن الحقيقة والمجاز ....." أ.هـ[١]

وقال في موضع سابق : "المضارع للحال بحق الأصل ، فهو حقيقة فيه دون المستقبل ، ولأجل ذلك يحتاج في دلالته على الحال إلى قرينة تخلصه ، ويحتاج في دلالته على الاستقبال إلى ذلك ، فلا يخلص له إلا بالسين أو سوف ، وما أشبههما من قرائن الاستقبال ، فهو إذاً مجاز في المستقبل ، وحقيقة في الحال ؛ إذ هو موضوع له ..." [٢]

**من خلال هذين النصين يتضح أنَّ** الشيخ ابن إياز يختار الرأي القائل بأن زمن الفعل المضارع حقيقة في الحال ، ومجاز في الاستقبال ، وهو رأي الفارسي – كما سيأتي – ، وذلك من خلال ذكره لأدلة أصحاب هذا المذهب ، وتركه ما سواه في الموضع الأول، ثم تصريحه بذلك في الموضع الآخر من كتابه .

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحويون في زمن الفعل المضارع على النحو التالي :

**أولاً : مذهب الزجاج :** [٣]

ذهب الزجاج إلي أن زمن المضارع لا يكون إلا مستقبلاً ، ولا يكون للحال أبداً لأمرين :

**الأول** : أن زمن الحال قصير ، فلا يتسع للنطق بالفعل ؛ لأنك بمجرد أن تنطق بحرف واحد من الكلمة يصير الزمان فيها ماضياً .

---

(١) المحصول فى شرح الفصول ١/٢١٠.

(٢) المحصول فى شرح الفصول ١/٤٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٩ ، وهمع الهوامع ١/٣١.

**الثاني:** أن عدم وجود بنية تخص زمن الحال يدل على أن زمن الفعل المضارع مستقبل قال أبو حيان ناقلاً مذهب الزجاج .

" والمضارع فيه خمسه مذاهب :

أحدهما : أنه لا يكون إلا مستقبلاً ، وهو مذهب الزجاج [١].

وقرر السيوطي نسبة هذا المذهب للزجاج ونقل دليله بقوله :

" وأنكر أن يكون للحال صيغة ، لقصره ، فلا يسع العبارة ؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً [٢].

**رد العلماء لمذهب الزجاج :**

قال السيوطي رادا مذهب الزجاج :

" وأجيب بأن مرادهم بالحال : الماضي غير المنقطع لا ( الآن) الفاصل بين الماضي والمستقبل "[٣].

**ثانياً : مذهب ابن الطراوة :** [٤]

وذهب ابن الطراوة إلي أن زمن المضارع مختص بالحال " واستدل على مذهبه هذا بأنه لا يجوز الإخبار بالمستقبل ، نحو : سيفعل ، عن المبتدأ ، إلا بشرط أن يكون المبتدأ عاماً أو مؤكدا بـ ( إنَّ)".

وقد نقل السيوطي مذهب ابن الطراوة بقوله : " أحدها :أنه لا يجوز إلا للحال ، وعليه ابن الطراوة قال : لأن المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت : زيد يقوم غداً فمعناه : ينوي أن يقوم غداً "[٥]

وقال الشيخ يس في حاشيته : ابن الطراوة قال : لم يسمع : زيد سيقوم ، وأصل هذا عنده أن المضارع لا يكون مستقبلاً البتة بل حال ، وإن سمع " يقوم غدا " فمعناه ينوي القيام غداً ، والنية الآن حاصلة ، والمقيد بغير القيام قال : ولهذا لا يجوز في كلامهم : زيد سيقوم ؛ لأنه مستقبل فلا يتصور الإخبار به ، لعدم تحققه"[٦]

---

(١) ارتشاف الضرب ٢٠٢٩/٤

(٢) همع الهوامع ٣١/١.

(٣) السابق ٣١/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٢٩/٤.

(٥) همع الهوامع للسيوطي ٣١/١.

(٦) حاشية الشيخ يس على التصريح ١٦٠/١.

**رد النحاة لمذهب ابن الطراوة .**

قال الشيخ يس رادا لمذهب ابن الطراوة :

" وقوله باطل ؛ لأن الإخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقق ، وتأويله فاسد ؛ لأنه لا يتأتي في نحو : (وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ)[1] إذْ لا يكون التقدير : ماذا تنوي كسب غد "

ودعواه عدم السماع باطلة ، هذا النمر بن تولب يقول:

**١٧١-فَلَمَّا رَأَتْهُ آمِناً هَانَ وُجْدُهَا *** وَقَالَتْ : أَبُونَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ**[2]

**ثالثا: مذهب الجمهور** [3]**، وسيبويه** [4].

وقد ذهب جمهور النحاة إلي أن زمن المضارع يكون للحال والاستقبال معاً ، فهو مشترك بين الزمانين ، واقع عليهما حقيقة .

وقد نقل أبو حيان مذهب الجمهور ، حيث قال :

"والثالث ؛ وهو مذهب الجمهور ، وهو أنه يكون للحال ، ويكون للاستقبال[5] .

قال سيبويه في الكتاب : وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظه أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فـ (ذهب) ، وسمع ، ومكث ، وحمد ) .

وأما بناء ما لم يقع ؛ فإنه قولك آمراً : اذهب ، واقتل ، واضرب ، ومخبراً : يَقْتُل ، ويَذْهَب ، ويَضْرِب ، ويُقْتَل ، ويُضْرَب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت "[6] .

فالأمر والخبر مشتركان في زمان واحد في كلام شيخ النحاة لذا نسب السيوطى هذا المذهب للجمهور وسيبويه بقوله :

" الثالث : وهو رأي الجمهور ، وسيبويه : أنه صالح لهما حقيقة ، فيكون مشتركاً بينهما ؛ لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز ؛ لتوقفه على مسوغ [7].

---

(١) من الآية (٣٤) من سورة (لقمان).

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ١/١٦٠، والبيت من الطويل وورد-أيضاً-فى جمهرة أشعار العرب لأبىزيد القرشى١ / ٢٤٥ برواية: أبوكم هكذا سوف يفعل ، والبحر المحيط١٠/١٠٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٩ .

(٤) الكتاب ١/١٢ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٣١.

(٥) همع الهوامع ١/٣١.

(٦) الكتاب ١/١٢

(٧)همع الهوامع ١/٣١.

وقد أيد مذهب الجمهور وسيبويه كثير من النحاة كابن الحاجب وابن مالك .

قال ابن الحاجب : المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت) ؛ لوقوعه مشتركاً [١].

وشرح الرضي كلام ابن الحاجب موضحاً مذهبه بقوله : " فقوله : لوقوعه مشتركاً أي: هو حقيقة في الحال ، والاستقبال ....." [٢]

وقال ابن مالك موضحاً أن المضارع يقع على الحال والاستقبال حقيقة فهو مشترك بين الزمانين : " ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكاً وضعياً ، لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسموع من خارج بخلاف إطلاق المضارع مراداً به المضي ، وإطلاق الماضي مراداً به الاستقبال ، فإن ذلك يتوقف على مسوغ من خارج نحو : " لو تقوم أمس لقمت" وإن قمت غداً قمت " فلولا (لو) ، و ( إن ) ما ساغ إعمال تقوم في أمس ، ولا قمت في غدا" [٣]

**رابعا : مذهب الفارسي[٤] ومن تبعه:**

وافق أبو على الفارسي الجمهور في أن المضارع يقع للحال والاستقبال ، ولكنه خالفهم في أنه لا يقع لهذين الزمانين على سبيل الحقيقة ، فقال : إن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال .

وقد استند الفارسي إلى حجة ، وهي أن اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان الغريب أحق به وأولي ، وزمن الحال أقرب من زمن المستقبل فهو به أحق .

وقد نقل هذا المذهب عن الفارسي أبو حيان بقوله : وقيل : إذا أريد به الحال فهو بحق الأصلية ؛ وإذا أريد به الاستقبال فهو بحق الفرعية ، وهو مذهب الفارسي [٥]" وكذلك فعل السيوطي [٦] .

– وقد اختار مذهب الفارسي كثير من العلماء كابن إياز – كما مر– والمحقق الرضي حيث ذكره غير منسوب ثم اختار بقوله :

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٢/٤.

(٢) شرح الكافية للرضي ١٢/٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١٨/١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٢٩/٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٢٩/٤.

(٦) همع الهوامع ٣١/١

" وقال بعضهم : هو حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ، وهو أقوى ، لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ، ولا يصرف إلي الاستقبال إلا لقرينة ، وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة ، كما لأخويه [١].

- واختاره أبو بكر بن مسعود [٢]، كما ذكر أبو حيان بقوله : " وهو مذهب الفارسي ، وبه قال من أصحابنا : أبو بكر بن مسعود " [٣].

- ونقله أيضاً عن أبي بكر بن مسعود السيوطى حيث قال : " الرابع أنه حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال ، وعليه الفارسي ، وابن أبي ركب "[٤].

واختاره السيوطى: وعلل له بما به الرضي ، وبدخول السين عليه عند إفادة الاستقبال ، والسين علامة ، والعلامات لا تدخل إلا على الفروع :

قال السيوطي :

وهو المختار عندي ، بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة ، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال ، ولا تدخل العلامة إلا على الفروع ، كعلامات التثنية ، والجمع ، والتأنيث "[٥]

**خامساً : مذهب ابن طاهر:** [٦]

وذهب ابن طاهر إلي عكس ما ذهب إليه الفارسي ، يقول أبو حيان : وقيل : عكس هذا، وأن أصله المستقبل ، وهو مذهب الأستاذ أبي بكر بن طاهر[٧] .

وذكر : السيوطي حجته بقوله : لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ، ثم حالآ ، ثم ماضياً ، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال "[٨]

وقد رد النحاة مذهب ابن طاهر :

يقول الرضي [٩] بعد أن ذكر مذهبه غير منسوب : " وليس بشيء ؛ لأن الحال عند النحاة غير ( الآن ) المختلف في كونه زماناً ، بل هو ما على جنبتي ( الآن ) من الزمان ) مع ( الآن ) ، سواء كان ( الآن ) زماناً أيضاً ،أو الحد المشترك بين الزمانين

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٢/٤.

(٢) سبق ترجمته ص٩٧ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٠٢٩/٤.

(٤) همع الهوامع ٣٢/١.

(٥) همع الهوامع للسيوطي ٣٢/١ .

(٦) السابق ٣٢/١ ، وارتشاف الضرب ٢٠٢٩/٤.

(٧) ارتشاف الضرب ٢٠٢٩/٤

(٨) همع الهوامع ٣٢/١.

(٩) شرح الكافية للرضي ١٢/٤ .

. ومن ثم تقول : إن ( يصلي ) في قولك : ( زيد يصلي ) حال ، مع أن بعض صلاته ماض ، وبعضها باق ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال "[1]

كما رده السيوطي بقوله :" ورُدَّ بأنه لا يلزم من سبق المعني سبق المثال"[2]

**من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة** اختلفوا في زمن المضارع فالزجاج يري أن زمن المضارع لا يكون إلا مستقبلاً ولا يكون للحال أبداً ، وابن الطراوة يري أن زمن المضارع مختص بالحال ، والجمهور وسيبويه على أن زمن المضارع للحال والاستقبال معاً فهو مشترك بين الزمانين ، والفارسي ، ومن تبعه كابن إياز ، والرضي ، والسيوطي ذهبوا إلي أن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال .

وابن طاهر يرى عكس ذلك أنه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال .

**وأرى** أنَّ ما اختاره ابن إياز موافقاً الفارسى ومن تبعه هو الرأى الأولى بالقبول والترجيح وذلك لأمور:

ـ أن المضارع يصلح للحال والاستقبال ، إذا لم توجد قرينة تقيده بأحدهما ،وتقصره عليه وحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح ؛ لأن الزمن الماضي له صيغة فعلية خاصة تدل عليه ، وللمستقبل صيغة فعلية خاصة أيضاً – هي فعل الأمر – وليس للحال صيغة فعلية تخصه ، فجعلت دلالة المضارع على الحال أرجح عند تجرده من القرائن ؛ لأنه كما قال المحقق الرضي من المناسب أن يكون للحال صيغه خاصة ، كما لأخويه. [3]

ـ سلامة هذا المذهب مما اعترض به غيره وقوه أدلته .

ـ اختيار كثير من العلماء له [4].

---

(١) شرح الكافية للرضى ١٢/٤.

(٢) همع الهوامع ٣٢/١.

(٣) شرح الكافية الرضى ١٢/٤.

(٤) كالرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب ١٢/٤ ، والسيوطي في همع الهوامع ٣٢/١.

## ٦- ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط.

الاسم الثلاثي إن كان ساكن الوسط نحو: هند ، وزيد ، لم يجز ترخيمه عند أهل البصرة ؛ لأن أقل ما يبنى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف ، أما عند الكوفيين فلئلا يبقى علي حرفين ثانيهما ساكن ، فيشبه الأدوات نحو: (مَنْ) و(عَنْ) [١].

أما إن كان متحرك الوسط فقد اختلف النحويين في جوز ترخيمه على أقوال يأتي تفصيلها لاحقاً.

يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في هذه المسألة :" وقوله : الزائد على ثلاثة أحرف"[٢]، هذه معتبر عند البصري وذلك لأنَّ أقل أصول الأسماء المعربة : الثلاثية ، وهو الخفيف فلو رخم لنقص عن أقل الأصول ، ولأجحف به.

وأجاز الفراء ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط كـ (حَسَن) نظراً إلي أن تحرك أوسطه قائم مقام حرف رابع كما في:( سَقَر) و(جَمَزَى) [٣]،وهو جيد إن ساعده سماع أ.هـ[٤].

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ ابن إياز يشترط في جواز ترخيم الاسم الثلاثي السماع ، وطالما أنه لا يوجد دليل من السماع على ذلك – كما سيأتي أثناء دراسة المسألة فهو غير جائز عنده .

** **الدراسة والمناقشة :**

للنحاة في ترخيم الاسم الثلاثي مذاهب

**المذهب الأول :**

يري أصحاب هذا المذهب أن ترخيم الثلاثي لا يجوز بحال ، سوي ما كان فيه هاء التأنيث ، وهذا مذهب البصريين[٥]، والجمهور[٦]، ونسب إلي الكسائي من الكوفيين[٧].

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١١٤/٢.

(٢) الفصول الخمسون لابن معط ص٢١١.

(٣) ورد رأي الفراء في: شرح الجمل لابن عصفور ١١٤/٢، التصريح بمضمون التوضيح ١٠١/٤، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٦٠/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٦٣/١.

(٤) المحصول فى شرح الفصول ٥٢١/٢.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ٣٣٢/١، المسائل الخلافية في النحو للعكبري ص١٤٧، ائتلاف النصرة للزبيدي ص٤٨.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ١٠١/٤، والمساعد علىتسهيل الفوائد ٥٥٢/٢.

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ٣٣٢/١، ائتلاف النصرة للزبيدي ص٤٨، والارتشاف ٢٢٣٢/٥.

يقول شيخ النحاة : واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شئ إذا لم تكن آخره الهاء ، فزعم الخليل – رحمه الله – أنهم خففوا هذا الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ، ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة ، فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيروه إليها، وكان في غاية التخفيف عندهم؛ لأنه أخف شئ عندهم فى كلامهم مالم ينتقص،فكرهوا أن يحذفوه ؛ إذْ صار قُصَارَاهُم أن ينتهوا إليه[1].

**حجتهم :**

من خلال هذا النص لسيبويه يتجلى مذهب البصريين وتتضح حجتهم ، وفي ذلك يقول الأنبارى على لسانهم : أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين إنما هو حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلبا للخفة ، وإذا كان كذلك فهذا الحذف في الثلاثي لا حاجة إليه ؛ لأن الثلاثي في غاية الخفة فلا يحتمل الحذف[2].

ـ ولأن أقل الأصول ما كان على ثلاثة ، فإذا حذفت من الخمسة حرفاً ألحقته بالأربعة وقربته من الثلاثة تخفيفاً له ، وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة وإذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئاً ؛ لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه حيث إنها هى الغاية[3].

كما أن ترخيمه لم يرد به سماع يسوغ الأخذ به[4].

وإنما جاز ترخيم المختوم بالتاء نحو : ( ثبة) ، و( عدة ) ؛ لأن تاء التأنيث غير معتد بها في البناء فسهل حذفها ، ولأنها صارت كاسم ركب مع اسم بدليل فتح ما قبلها فتحذف كما يحذف الثاني من المركب ، وكأن الترخيم لم يحذف من الاسم شيئاً[5].

**المذهب الثاني:**

يري أصحاب هذا المذهب جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحرك نحو: (يا عُنُ) ، في: عُنُق ، و(ياحَجَ) ، في: حَجَر، و( يا كَتَ ) في كتف.

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٥.

(٢) الإنصاف مسألة (٤٩) ١/٣٣٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٤٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠.

(٤) اللباب ١/٣٤٧.

(٥) اللباب ١/٣٤٧، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/١١٤.

وهذا مذهب الكوفيين عدا الكسائى[١]، ووافقهم الأخفش[٢] في ذلك ونسب هـذا القـول للفراء[٣]، حيث أجرى حركة الوسط مجري الحرف الرابع قياساً على إجرائهم نحو: (سقر) محرك الوسط مجري( زَيْنَب) في إيجاب الصرف[٤].

**حجتهم على ذلك:**

احتجوا على مذهبهم بالقياس فقالوا : إن في الأسماء المعربة ما هو على حرفين نحـو: (يَد) و (دَمٍ)[٥]، والأصل في يد :( يَدَيٌ) وفي دَمٍ : (دَمَوٌ) في أحد القولين ، بدليل قولهم: (دَمَوَان) ،وقيل أصله:( دَمَىٌ) ، بدليل قول الشاعر :

**١٧٢- فلو أنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا *** جَرَىَ الدَّمَيانِ بِالخَبرِ اليَقِينِ**[٦]

فاستثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما فحذفوه طلباً للتخفيف ، وفراراً من الاستثقال ، فبقيت (دم)، و(يد) فكذلك هنا ، فالترخيم وضع للتخفيف بالحذف ، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف فوجب أن يكون جائزاً[٧].

**ردُّ البصريين لمذهب الكوفيين :**

أما قول الكوفيين أنهم أجازوا ترخيمه ؛ لأنَّ في الأسماء ما يماثله نحو:

(يد)، و(دم) فجوابه من وجهين :

أحدهما: أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ٣٣٢/١، المسألة الخلافيـة ص١٤٦، واللبـاب للعكبـرى ٣٤٧/١، ائتلاف النصرة ص٤٨، والمساعد ٥٥٢/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٢٣٢/٥، وشرح الكافية للرضي ٣٦٣/١.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١١٤/٢، التصريح بمضمون التوضيح ١٠١/٤، وشـرح الأشـموني على الألفية ٢٦٠/٣.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٦٣/١، وحاشية الصبان ٢٦٠/٣.

(٥) الأصول لابن السراج ٣٦٥/١، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ٣٣٢/١، واللباب ٣٤٧/١.

(٦) من الوافر للمثقب العبدي فى الأزهية ص١٤١، أو لعلى بن بدال في الخزانة ٤٨٢/٧، وغير منسـوب في المقتضب ٣٦٦/١، والإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ٣٣٢/١، شرح المفصل لابـن يعـيش ١٥١/٤، والمسائل الخلافية ص١٤٧.

الخبر اليقين: وهو ما كان سائداً عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ولو ذبحا على حجر واحـد، والشاهد قوله: (دميان) حيث استدل به على أنها مثنى:( دم) ، وأن اللام المحذوفة ياء.

(٧) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ٣٣٢/١، والمسائل الخلافيـة ص١٤٧، والتبيـين للعكبـري ص٤٥٧.

أما قلتها في الاستعمال: فلأنها كلمات يسيرة معدودة .

وأما بعدها عن القياس فلأن القياس يقتضى ألا يحذف ؛ لأنَّ حرف العلة إذا كان متحرك فلا يخلو : إما أن يكون قبله ساكن ، أو متحرك ، فإن كان ما قلبه ساكناً فينبغي ألا يحذف ، كما لا يحذف من (ظَبْيٍ) ، و(غَزْوٍ)؛ لأنَّ الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله متحركاً لا ساكناً.

وإن كان ما قبله متحركاً فينبغي أن يقلب ألفا لا أن يحذف كما في نحو : (رَحَىً) و(عَصاً) ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدةعن القياس ، وجب ألا يقاس عليها[1].

الثاني: أن قياسهم جواز ترخيم الثلاثي على(يد)، و(دم) ليس بصحيح ؛ لأنهم إنما حذفوا الواو ، والياء لاستثقال الحركات عليهما ، حيث تستثقل على حرف العلة ، أما في الترخيم فالحذف فيه على خلاف القياس ، وإنما دخل الاسم لتخفيف حروفه إذا كثرت ، ولم يوجد هنا – أي في الثلاثي – لأنَّه أقل الأصول وهي غاية الخفة ، ولو جوزنا ترخيمه لأدي إلي أن ينقص عن أقل الأصول وذلك لا يجوز ، ومما يدل على فساد مذهبهم ــ أيضاً ــ أنه إذا كان ساكن الوسط لا يجوز ترخيمه[2].

ــ وأما إجراؤهم الحركة في الثلاثي محرك الوسط مجري الحرف الرابع ، قياساً على إجرائهم نحو: ( سقر )، محرك الوسط مجري ( زينب ) في منع الصرف، فلا يجوز للفرق بينهما حيث إنَّ حركة الوسط في نحو : ( سقر ) اعتبرت في حذف حرف زائد علىالكلمة وهو التنوين ، بخلاف هنا فإنها تؤدي إلي حذف حرف أصلي ، كما أن الحذف هنا – في ترخيم الثلاثي – ليس وارداً على حرف بعينه ، بل على أي حرف كان آخراً ، فهو مظنة الاشتباه ، بخلاف عدم الصرف ، فإنه حذف التنوين لا غير[3].

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ١/٣٣٣، ٣٣٤ بتصرف.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ١/٣٣٤ بتصرف، والتبيين ص٤٥٦، والمسائل الخلافية ص١٤٧.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/٢٦٠.

**المذهب الثالث :**

يرى أصحاب هذا المذهب أنه يجوز ترخيم الثلاثي الساكن الوسط – أيضاً – فتقول في بكر ، وعمرو : يا( بَكْ ) ويا (عَمْ) [1].

وهو منسوب لبعض الكوفيين [2] ، والأخفش [3].

وهذا المذهب ضعيف ، ووجه ضعفه كما قال ابن السراج : أنه لا يكون اسم على حرفين ثانيه ساكن ، إلا مبهماً نحو: (كَمْ) ، و (مَنْ) [4].

**من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط ، فالبصريون ، وجمهور النحاة ، والكسائي يرون أن ترخيمه لا يجوز بأي حال ، وإلى هذا المذهب مال الشيخ ابن إياز – رحمه الله –.

والكوفيون يرون جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان محرك الوسط إجراء للحركة مجري الحرف الرابع ، وقياسا على وجود أسماء معربة تماثله نحو:( يد )، و(دم) ، ونسب إلى بعض الكوفيين ،والأخفش جواز ترخيم الثلاثى الساكن الوسط ــ أيضاً ــ .

**وأري أنَّ** ما ذهب إليه ابن إياز موافقا البصريين هو الراجح في هذه المسألة وذلك:

أولاً: ضعف حجة الكوفيين ــ كما سبق – لأنه لو جاز ترخيمه لجاز ترخيم ساكن الوسط ، وعدم ترخيم الساكن الوسط دليل على أن ترخيم الثلاثي لا يجوز مطلقا بأي حال[5].

ثانياً : الترخيم دخل الكلمة قصداً إلي التخفيف ، والثلاثي غاية في الخفة ؛ لأنَّه أقل الأصول ، وإذا حذف منه حرف أنهكته الغاية في القلة[6].

ثالثا: عدم وجود دليل عليه ، لعدم وروده في السماع ، يقول ابن عصفور ، وهذا لم يسمع والقياس يدفعه[7].

---

(١) الأصول فى النحو لابن السراج ٣٦٥/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ٣٢٤/١والتبيين ص ٤٥٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٤٩) ٣٣٤/١ ، والتبيين ص ٤٥٦.

(٣) المساعد ٥٥٢/٢.

(٤)الأصول فى النحو لابن السراج ٣٦٥/١ .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين ص٤٥٦.

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١١٣/٢.

(٧) السابق ١١٤/٢.

## ٧- ترخيم المنادي الذي قبل آخره حرف مد،أولين

**الترخيم في اللغة:** ترقيق الصوت وتليينه[١]، وفي اصطلاح النحويين: هو حذف أواخر الكلمة سواء أكان علماً نحو: يا (سعا) ، والأصل: يا (سعاد)، ويا (فاطم) في: يا (فاطمة)، أم غير علم نحو: يا (جاري) في يا (جارية).

وقد اختلف النحويون في ترخيم المنادي الذي قبل آخره مد ، أو لين نحو: عماد، وسعيد، ومنصور، وفردوس، غرنيق.

**يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في ذلك:**

"واشتراط الخمسة احترازاً من سعيد، وعماد، وثمود؛ إذْ لا يحذف سوى الأخير لئلا يبقى الاسم على حرفين فتقول: يا (سعي) ، ويا(عِمَا) ، ويا (ثمو) ..." [٢]

- **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – يختار فى ترخيم نحو: عماد، وسعيد، وثمود حذف الحرف الأخير لا غير، مخالفاً بذلك الفراء، والجرمي، اللذان يريان حذف الحرف الأخير مع ما قبله.

*** * الدراسة والمناقشة:**

اختلف النحاة في كيفية ترخيم المنادي في نحو: عماد، وسعيد، ومنصور على مذهبين:

أولاً: **مذهب الجمهور:**

ذهب جمهور النحاة إلى أنه إذا أريد ترخيم نحو عماد، وسعيد، ومنصور، وفرعون ،حذف الحرف الأخير فقط فتقول: يا (عما)، ويا (سعى)، ويا(منصو)، ويا (فرعو)، بحذف الحرف الأخير فقط من كل اسم ولا يجوز حذف الألف والياء والواو.

- يقول شيخ النحاة سيبويه في ذلك:

"وهذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبلة بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً ، وذلك قولك في منصور: يا منص أقبل، وفي عمَّار: يا عمَّ أقبل، وفي رجل اسمه عنتريس: ياعنتر أقبل، وذلك لأنَّك حذفت الآخر كما حذفت الزائد وما قبله ساكن بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً فهو زائد كما كان قبل النون زائداً، ولم يكن لازماً لما قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده؛ لأنَّ ما بعده ليس من الحروف التي تزداد، فلما كان حال هذه الزيادة حال تلك الزيادة وحذفت الزيادة وما قبلها، حذف هذا الذي من نفس الحرف"[٣]

---

(١) شرح الحدود النحوية للفاكهى ص١٥٦تحقيق د/محمد الطيب دار النفائس الأولى١٤١٧هـ.

(٢) المحصول فى شرح الفصول ٥٢٤/٢

(٣) الكتاب ٢٥٩/٢.

**حجتهم في ذلك :**

أنَه إذا حذف من نحو (سعي) حرفان وبقي على حرفين فإنَّه حينئذٍ يشبه الأدواتَ ؛ إذْ أنَّه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن [١].

- يقول أبو حيان:

وإن كان حرف مدٍّ نحو: (ثمو)، و(عما)، و(سعي)، فمذهب البصريين أن يرخم بحذف آخره فقط. [٢].

**ثانياً: مذهب الفراء، والجرمي[٣]:**

ذهب الفراء إلى أنَّه إذا أريد ترخيم نحو: (عماد)، و(سعيد)، و(ثمود) قيل: يا (عِمَ)، ويا (سَعِ)، ويا (ثَمُ)، بحذف الحرف الأخير وما قبله من الألف أو الواو أو الياء. [٤]

- قال الشيخ خالد موضحاً رأي الفراء:

"وأجاز الفراء حذف الياء والألف مع الآخر من نحو (سعيد)، و(عماد) في كل لغة، وحذف الواو مع الآخر في نحو: (ثمود) في لغة من يجعله اسماً برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول: يا (سَعِ)، ويا (عِمَ)، ويا (ثَمُ)، وأما على لغة من ينتظر في نحو: (ثمود) فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا (ثمو) بحذف الدال فقط؛ لأنَّ بقاء الواو يستلزم عدم النظير؛ إذْ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة"[٥]

- **حجة هذا المذهب:**

يقول السيوطي موضحاً حجة الفراء: "إنّما قال الفراء بالحذف في (ثمود) فقط فِراراً من بقاء آخر الاسم واواً بعد ضمة"[٦].

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ٦٤/٢.

(٢) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٢٣٣/٥.

(٣) ورد مذهب الفراء، والجرمى فى: شرح الألفية لابن الناظم ص٥٩٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٥٦/٣، والمساعد ٥٥٢/٢.

(٤) همع الهوامع ٦٤/٢، شرح الأشمونى على الألفية ٢٦٣/٣.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ١٠٧/٤.

(٦) همع الهوامع السيوطي ٦٤/٢.

وكما قال الشيخ خالد: "لا يجيز يا (ثمو) بحذف الدال فقط لأنَّ بقاء الواو يستلزم عدم النظير؛ إذْ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة[1].

- **ردُّ النحاة:**

يقول الشيخ خالد في ردِّ هذا المذهب:

وردَّ بأنَّه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين، وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم عليها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله[2].

- وذهب الفراء، والجرمي إلى أنَّه عند ترخيم نحو: فردوس وغرنيق[3] يقال: يا (فرد)، ويا( غرن)[4].

يقول ابن مالك: "وأجاز هو، والجرمي أن يقال في فردوس ، وغرنيق: يا( فرد ) ، ويا ( غرن)، فيعاملان حرف اللين ساكن الزائد بعد متحرك بفتحة متصلة لفظاً وتقديراً معاملته بعد متحرك بحركة مجانسة"[5].

ويقول السيوطي: "ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغرنيق وفردوس خلافاً للفراء، والجرمي حيث جوزا الحذف فيه، فيقال: يا (غرن)، ويا (فرد) [6].

وقد أجاز الفراء والجرمي حذف الآخر وما قبله في (فردوس)، و(غرنيق) لبقاء الاسم المتمكن بعد الحذف على ثلاثة أحرف.

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في ترخيم نحو: يا (عماد)، ويا (سعيد)، ويا (منصور)، ويا (فرعون) فجمهور النحاة ذهبوا إلى حذف آخر الاسم فقط عند ترخيمه فيقال: يا (عِمَا)، ويا (سَعِي) ..... إلخ، وتابعهم في ذلك الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – أما الفراء، والجرمي فذهبا إلى حذف الحرف الأخير وما قبله عند الترخيم فيقال: يا (عِمَ) ويا (سَعِ).

---

(١)التصريح بمضمون التوضيح ١٠٧/٤، وحاشية الصبان ٢٦٣/٣.

(٢)التصريح بمضمون التوضيح ١٠٧/٤.

(٣)الغرنيق: بضم الغين وفتح النون – طائر أبيض، وقيل: هو طائر أسود من طير الماء طويل العنق، والغرنيق: الشاب الناعم الجميل، والغرنوق: الناعم المنتشر من النبات. لسان العرب( غ رن ق ).

(٤) سرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٣.

(٥)السابق ٤٢٣/٣.

(٦)همع الهوامع للسيوطى ٦٤/٢، وشرح الأشموني على الألفية ٢٦٤/٣.

وأرى أنَّ اختيار ابن إياز في هذه المسألة ــ متابعاً جمهور النحويين ــ هو القول الجدير بالقبول لأنَّه:

- إذا حذف آخر الاسم وما قبله من (سعيد)، و(ثمود)، و(عماد) بقى الاسم على حرفين، وذلك خلاف القياس؛ لأنَّ الاسم المتمكن في الإعراب أقله ثلاث أحرف، والواو في (ثمود) حشو فإذا حُذِفَتْ صارت في حُكم الآخر.
- أما في فردوس، وفرعون، وغرنيق فعند ترخيمها يُحذف الحرف الأخير فقط، فيقال: (فردو)، و(فرعو)، و(غرني)، ولا تُحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما.

obeikandl.com

## ٨- المفاضلة بين المعارف في الرتبة .

اختلف النحاة في مراتب المعرفة – فمنهم من قال أن العلم يقدم على الضمير في رتبته التعريفية ، ومنهم من قال أن الضمير هو أعرف المعارف وهو المقدم على الجميع .

**يقول الشيخ ابن إياز – رحمه الله – في ذلك :**

".... والمصنف بدأ بالعلم ولعله يراه أعرف المعارف وقال بعضهم أنه مذهب سيبويه ، ولذلك قدمه ، قال ابن الدهان : وهذا فاسد لأنه قدم ذا اللام على المضمر ، ولا قائل بأن ذا اللام أعرف من المضمر [١] ، وحجة هذا القائل أن الضمير يكون للمعرفة ويكون للنكرة ، والعلم لا يقع إلا على المعرفة ... ، والمختار أن المضمر أعرف ولذا لا يوصف لاستغنائه عن ذلك باختصاصه ....." أ.هـ[٢] .

**من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين ابن إياز يرى أن الضمير أعرف المعارف ويليه العلم في الرتبة وهو رأي شيخ النحاة سيبويه وكثير من النحاة المحققين كما سيأتي:

** **الدراسة والمناقشة :**

للنحاة في ترتيب المعارف مذاهب .

**أولاً : مذهب البصريين [٣]، وسيبويه [٤]، وابن السراج [٥] :**

ويري أصحاب هذا المذهب أن الاسم العلم أعرف ، وقد نسبه الأنباري إلي البصريين بقوله : وذهب البصريون إلي أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم " .

وقال سيبويه : " فالمعرف خمسة أشياء التي هي أعلام خاصة نحو: زيد وعبد الله ، وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر أمته .

---

(١) قال ابن الدهان : وقد حصرت المعارف في خمسة أشياء فيها خلاف بين النحاة ، فزعم قوم أن الأعلام أخصها ، واعتقدوه مذهباً لسيبويه لتقديمه إياه على المعارف في بابها ، وذلك فاسد لأنه قدم الألف واللام على المضمرة ، ولم يقل أحد بأنها أعرف من المضمرة " ، الغرة في شرح اللمع لناصح الدين سعيد ابن المبارك ابن الدهان ، لوحة رقم (٣) أ نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية رقم (٩٣) نحو عن أصلها المخطوط بمكتبة قليج علي بتركيا رقم (٩٤٩) نحو .

(٢) المحصول في شرح الفصول ٢/٦٠٠.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٠١) ص٧٠٧ ، ٢/٢١٥ .

(٤) الكتاب ٢/٥٦ .

(٥) الأصول في النحو لابن السراج ١/١٥٤ ، وأسرار العربية ٣٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧.

والمضاف إلى المعرفة فنحو : هذا أخوك ومررت بأبيك وما أشبه ذلك ، وإنما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها ؛ لأن الكاف يراد بها الشئ بعينه دون سائر أمته .

والألف واللام في نحو : الرجل ، والفرس ، وما أشبه ذلك ، وإنما صار معرفة لأنك اردت بالألف واللام الشئ بعينه دون سائر أمته .

و الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه ... وإنما صار معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشئ دون سائر أمته .

والخامس الإضمار فنحو هو وهي وإياها..... وإنما صار الإضمار معرفة ؛ لأنك إنما تضمر اسماً بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف ما تعني ، وأنك تريد شيئاً يعلمه "[1].

**حجة أصحاب هذا المذهب :**

احتج هؤلاء بأن قالوا : " إنما قلنا إن الاسم العلم أعرف من المبهم وأنَّ الأصل في الاسم العلم أن يوضع على شيء بعينه[2] .

لا يقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه ألا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه " [3].

- وقد رده الأنبارى فقال : " وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم : إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره ، قلنا : وكذلك الأصل في جميع المعارف ، ولهذا يقال : حد المعرفة ما خص لواحد من الجنس ، وهذا يشتمل على جميع المعارف ، لا على الاسم العلم دون غيره .

- على أن نسلم أن الأصل في الاسم العلم ما ذكرتموه ، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك ، وزال عن أصل وضعه ، ولهذا افتقر إلي الوصف ، ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلي الوصف ؛ لأن الأصل في المعارف ألا توصف ؛ لأن الأصل فيها أن تقع لشيء بعينه ، فكما جاز فيه الوصف دل على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذي لا يزول عن الأصل ، و لا يفتقر إلي الوصف في أنه أعرف من المبهم [4].

---

(١) الكتاب ٢/٥ - ٦ ، بتصرف .

(٢) الأصول للنحو لابن السراج ١٥٤/١ ، وأسرار العربية ص ٣٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥ .

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (١٠١) ٢١٦/٢ .

(٤) السابق .

**المذهب الثاني: مذهب الكوفيون :** [1]

وذهب أصحاب هذا المذهب إلى أن الاسم المبهم نحو: ( هذا وذاك ) أعرف من الاسم العلم نحو : زيد وعمرو .

**حجة أصحاب هذا المذهب :**

احتجوا بقولهم : أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين ، بالعين والقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد .

قالوا : والذي يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير ، ألا ترى أنك تقول : مررت بزيد الظريف ، وزيد آخر ، وكذلك إذا ثنيت ، الاسم العلم أو جمعته نكرته نحو: زيدان ، والزيدون ، وزيدون ، والزيدون ، فتدخل عليه الألف واللام في التثنية والجمع ، ولا تدخلان إلا على النكرة ؛ فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المبهم، فإنه لا يقبل التنكير ؛ لأنك لا تصفه بنكرة في حال من الأحوال ، ولا تنكره في التثنية والجمع فتدخل عليه الألف واللام فتقول :( الهاذان ) ؛ فدل على أنه لا يقبل التنكير وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير ، فتنزل منزلة المضمر ، وكما أن المضمر أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهم [2].

وقد نسب هذا المذهب إلى الفراء [3]، وابن كيسان [4].

واختاره الأنباري فقال : " والذي أذهب إليه ما ذهب إليه الكوفيون " [5].

**المذهب الثالث :**

وهو منسوب إلى سيبويه [6] ، ويقضى بأن أعرف المعارف الاسم المضمر ، ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ، ولكني لم أجد ذلك في الكتاب ، وما وجدته هو أن العلم أعرف المعارف [7].

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة رقم (١٠١) ٢/٢١٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧.

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (١٠١) ٢/٢١٥ بتصرف يسير .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣١٠ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٩٠٨ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٨ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٩٠٨ ، والمساعد لابن عقيل

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٠١) ٢/٢١٦.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٠١) ٢/٢١٥ – ٢١٦ .

(٧) الكتاب ٢/٥-٦ .

- وقد اختار هذا المذهب الشيخ جمال الدين ابن إياز ، وجمع من العلماء منهم : الزمخشري [١]، وابن خروف [٢]، وابن مالك[٣] ، والرضي [٤]، وابن عقيل[٥] ، والأزهري[٦] ، والأشموني[٧] .

قال الأنباري : فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر ؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عرف ، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم ، لأن الأصل فيه أن يوضع على شئ لا يقع على غيره من أمته ، ثم الاسم المبهم ، لأنه يعرف بالعين والقلب ،ثم ماعرف بالألف واللام لأنه يعرف بالقلب فقط ثم ما أضيف إلى أحد هذا المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه [٨].

- واختار هذا المذهب الزمخشري بقوله : " وأعرفها المضمر ، ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم الداخل عليه حرف التعريف ، وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه ، وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم ضمير المخاطب ، ثم ضمير الغائب "[٩].

- واحتج أصحاب هذا المذهب بأن قالوا : أن المضمر لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه، ولذلك لا يوصف ولا يوصف به ، وليس كذلك العلم فإنه يقع فيه الاشتراك ويميز بالصفة " [١٠].

**المذهب الرابع : مذهب ابن السراج :**

وذهب إلى أن المعرفة خمسة أشياء : الاسم المكني وهو الضمير ، وهو اسم الإشارة والعلم كزيد وعمرو ، وما فيه الألف واللام ، وما أضيف إليهن " [١١].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣١١/١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢٢٢/١.

(٤) شرح الكافية للرضى ٣١٣/٣.

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٨٧/١ ، ٨٨ .

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٣٠٤/١ .

(٧) شرح الأشموني ١٥٩/١ .

(٨) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (١٠١) ٢١٥/٢-٢١٦.

(٩) سرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥.

(١٠) السابق ٨٧/٥.

(١١) الاصول في النحو لابن السراج ١٤٩/١.

هذا ما ورد عن ابن السراج في كتابه الأصول ، غير أن بعض العلماء نقل عن ابن السراج تقديمه للمبهم على المعارف كلها بما فيها المضمر كالأنباري ،حيث قال : " ذهب أبوبكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف : الاسم المبهم ، ثم المضمر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف [١].

كما نسبه إلى ابن السراج غير الأنباري كثير من العلماء أيضاً [٢].

واحتج بأن اسم الإشارة يتعين بشيئين بالعين والقلب وغيره يتعين بالقلب لا غير [٣].

- وقد ضعفه ابن يعيش وقال : ( وهو ضعيف ) [٤].

**المذهب الخامس : وهو منسوب إلى السيرافي[٥] ، وذهب إليه ابن أبي الربيع [٦]:**

ويرى أصحابه أن أعرف المعارف : الاسم العلم ، ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى هذه المعارف [٧].

وقد نسب هذا القول إلى الكوفيين ابن يعيش : قال : " واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الموضع وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها .... " [٨].

**من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في المفاضلة بين المعارف في الرتبة التعريفية إلي مذاهب :

- فالبصريون ، وسيبويه ، وابن السراج ، يرون أن الاسم العلم أعرف.
- والكوفيون يرون أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم .
- ونسب إلى سيبويه أن أعرف المعارف الاسم المضمر ، ثم العلم ، ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلي أحد هذه المعارف .
- ونسب إلي ابن السراج أن أعرف المعارف الاسم المبهم ، ثم المضمر ثم العلم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلي أحد هذه المعارف.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٠١) ٢/٢١٥ - ٢١٦ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٩٠٨ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧ .

(٤) السابق ٥/٨٧ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧.

(٦) البسيط فى شرح الزجاجي ١/٣٠١ ، وما بعدها .

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٠١) ٢/٢١٥.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧.

ـ ونسب إلى السيرافي أن أعرف المعارف : الاسم العلم ثم المضمر ، ثم المبهم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .

وأرى أنَّ ما ذهب إليه جمال الدين ابن إياز متابعاً شيخ النحاة سيبويه، ومن وافقه كابن خروف ، وابن مالك ، وغيرهم من العلماء من أن أعرف المعارف هو الاسم المضمر ثم العلم ثم ، ثم المبهم ، ثم المعرف بأل ثم المضاف هو الرأي الأولى بالقبول والترجيح وذلك :

أولاً : لقوة حجة أصحاب هذا المذهب .

ثانياً : أن المضمر لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه ، ولذلك لا يوصف ولا يوصف به " [1].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥.



obeikandl.com

**٩- النسب إلى ما جاء على وزن : ( فَعُـولَة).**

اختلف النحاة فيما جاء على وزن فَعُـولَة كـ (شَنُوءة) [١] و( فَرُوقة ) و( رَعُوفة ) [٢] هل يحمل على ( فَعِيلَة ) في حذف المد أم لا ؟

**يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله في ذلك :**

" وأمَّا فَعُولَة كـ ( شَنُوءة ) فسيبويه يري حذف التاء والواو وإبدال الضمة فتحة فيقول ( شَنِئ ) ، والمبرد يقول : شَنُوئى ، فلا يحذف الواو .

لوجهين :

الأول: أنهم قالوا في عَدُو : عَدُوِي، وفي عَدِيٌّ عَدَوِيّ ، فأقروا الواو وأبدلوا الياء .

والثاني : قولهم في ( سَمُر ) : ( سَمُرِيّ ) ، وفي ( نَمِر) ( نَمَرِي ) ، فغيروا الكسرة دون الضمة ، و(شنئ) على هذا شاذ، والأقوى عندي قول سيبويه للوجهين المذكورين ،ويعضده قولهم :( شنئي ) وهو نص في محل النزاع " أ .هـ[٣]

**من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ ابن إياز يختار مذهب سيبويه في النسب إلي ما جاء على وزن: ( فعولة) ، وهو حذف التاء وحرف المد ، فيقال : ( شَنَئِى ) .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحاة في النسب إلي ما كان على وزن ( فَعُولَة ) إلي مذاهب هي:

**أولاً : مذهب سيبويه**

يري سيبويه[٤] ومن تبعه من النحاة[٥] أن النسب إلي ( فَعُولَة ) يكون بالحمل على ( فَعِيلَة ) في حذف حرف المد بشرطين صحة اللام وعدم التضعيف تقول في (تَنُوقَة) ، و(نَسُولَة) ، و(رَكُوبَة) ،:( تَنْقَى) و(نَسْلَى ) و(رَكْبَي ).

يقول شيخ النحاة : " ..... هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس وذلك قولك في ربيعة : رَبَعِيٌّ ، وفي حَنِيفَة ، حَنَفِي ، وفي جَذِيمَة : جَذَمِيٌّ ، وفي جُهَيْنَة : جُهَنِيٌّ ، وفي قُتَيبَة : قُتَبِيٌّ ، وفي شَنُوءَة : شَنَئِيٌّ ، وتقديرها :

---

(١) شَنُوءة: قبيلة باليمن، اللسان مادة (ش ن أ).

(٢) رَعُوفَة: الأمطار الخفاف مادة (رع ف).

(٣) المحصول في شرح الفصول ٢/٧٤٦- ٧٤٧.

(٤) الكتاب ٣/٣٣٩، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٦١٤، همع الهوامع ٣/٣٦١.

(٥) كابن عصفور فى شرح الجمل الكبير ٢/٣١٨.

شَنُوءَة ، وشَنَئِيٌّ ، وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهي الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييرٌ ، وحذفٌ لازمٌ لزمه حذف هذه الحروف ؛ إذْ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم ؛ إذْ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد[1].

ونراه في موضع آخر يقول :" فإن أضفت إلي عدوة قلت : عدوي من أجل الهاء كما قلت في شَنُوءَة : شَنَئِيٌّ وسألته عن الإضافة إلي تحية فقال : تحوي : وتحذف أشبه ما فيهما بالمحذوف من ( عدي) وهو الياء الأولي ....." [2]

**حجة أصحاب هذا المذهب** : استدلوا بالقياس والسماع .

أما القياس : فحمل ( فَعُولَة ) على ( فَعِيلَة ) لمشابهتها إياها فى أوجه منها :

**أولاً:** أن كلا منها ثلاثي دون اعتداد بالمد والتاء .

**ثانيا:** ثالث كل منها حرف لين يجري مجري صاحبه ردفاً وحركة بخلاف الألف .

**ثالثا:** آخر كل منها تاء تأنيث ، ويأتي مذكرهما مجرداً منها.

وأوضح ذلك الرضي فقال : " أما ( فَعُول ) و( فَعُولَة ) فسيبوبه يجريهما مجري (فَعيل)و (فَعِيلَة)في حذف اللين في المؤنث دون المذكر قياساً مطرداً، تشبيها لـ (واو) المد بيائه لتساويهما في المد وفي المحل ، أعنى كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان ردفاً في قصيدة واحدة كما تقول مثلاً في قافية :غفور ، وفي الآخرى: كبير[3].

**أما السماع :**

فقد جاء عن العرب أنهم نسبوا إلي ( شَنُوءَة ) فقالوا: ( شَنَئِيٌّ ) ولم يسمع في النسب خلاف ذلك ، وهذه وإن كانت كلمة واحدة فهي كل المسموع عن العرب في ذلك[4].

قال ابن جنى معللاً لمذهبهم بالقياس والسماع الذى ذكر : باب في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه .

الأول : قولهم في النسب إلي (شنوءة) ( شنئي ) فلك من بعد أن تقول في الإضافة إلي ( قتوبة ) : ( قتبي ) ، وإلي ( ركوبة ) : ( ركبي ) وإلي ( حلوبة ) ( حلبي ) قياسا

---

(١) الكتاب ٣٣٩/٣.

(٢) الكتاب ٣٤٥/٢، ٣٤٦.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٣/٢.

(٤) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣١٨/٢، شرح الأشموني على الألفية ٢٦٢/٤.

على (شنئ) وذلك أنهم أجروا ( فعولة ) مجري ( فعيلة ) ، لمشابهتها إياها من عدة أوجه:

أحدهما أن كل واحد من ( فعلية ) و(فعولة ) ثلاثي ، ثم إن كل واحد منها حرف لين يجري مجري صاحبه ، ألا ترى إلي اجتماع الواو والياء ردفين ، وامتناع ذلك في الألف ، وإلي جواز حركة كل واحدة من الياء ، والواو ، ومع امتناع ذلك في الألف إلي غير ذلك ، ومنها أن في كل واحد من (فَعُولَة) و(فَعِيلَة) تاء التأنيث ، ومنها اصطحاب ( فعُول ) و(فَعِيل) على الموضع الواحد ، نحو ( أَثِيم ) و( أَثُوم ) ( ورَحِيم ) و( رَحُوم) و(مَشِي) و(مَشُو) و( نَهِي) عن الشيء ( ونهو ) ، فلما استمرت حال ( فعيلة ) و( فعولة) هذا الاستمرار جرت واو ( شنوءة ) مجري ياء ( حنيفة ) ، فكما قالوا: ( حنفى) قياساً قالوا: ( شنئي ) أيضاً قياساً قال أبو الحسن : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف واحد – يعني ( شنوءة ) قال : فإنه جميع ما جاء ، وما ألطف هذا القول من أبي الحسن ، وتفسيره أن الذى جاء في (فعولة) هو هذا الحرف ، والقياس قابله ، ولم يأت فيه شئ ينقضه ، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضا – صحيحاً في القياس مقبولا فلا غرو ، ولا ملام "[1]

**المذهب الثاني:**

وهو مذهب المبرد[2]، والجرمى[3]، والأخفش[4].

ويري أصحاب هذا المذهب إبقاء المدعند النسب إلي ( فَعُولَة ) بحاله فيقال في ( فَرُوقَة) : ( فروقي ) ، وفي(حَمُولَة) ( حَمُولِي).

يقول الزمخشرى: "وتقول في ( فَعِيل ) ،( فُعَيْلة) ، و( فَعِيلة ) من المعتل اللام ( فُعْلَى) و(فَعْلَي) ، كقولك : ( غَنْوِي ) و( ضَرْوِي ) و( قَسْوِي ) وأَمَوِي ) ، وقال بعضهم ( أمّي ) وقالوا في ( تَحِيَّة ) : ( تَحَوِيٌّ ) ، وفي ( فعول) ( فعولي) ، كقولك في (عدو):(عدوي) ، وفرق سيبويه بينه وبين ( فَعُولَة ) فقال في عَدْوة : ( عدوي) كما قالوا في (شنوءة ) :( شنئي ) ولم يفرق المبرد وقال فيهما : ( فعولي) "[5] .

---

(١) الخصائص لابن جنى ١١٥/١، ١١٦.

(٢) المقتضب ١٤٠/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥، ١٤٧، شرح الاشموني على الألفية ٢٦٢/٤.

(٣) ارتشاف الضرب لابي حيان ٦١٤/٢، همع الهوامع ١٦٣/٣.

(٤) التذييل والتكميل ٣٤٤/٧، والمساعد ٣٦٥/٣.

(٥) المفصل للزمخشري ص٢٠٨.

ويقول السيوطي: ويقال في النسب إلي (فَعُولَة) : ( فَعَلي) بحذف الواو والتاء وفتح العين ، سواء أكانت اللام صحيحة : كـ (حَمُولَة ) و( حَمَلِي) و(رَكُوبَة ) و(رَكَبِي) أم معتلة كـ ( عَدْوَة ) ( عَدَوي ) هذا مذهب سيبويه ، وذهب الأخفش والجرمي والمبرد إلي أنه ينسب إليه على لفظة كقولهم في أزد ( شنوءة) : ( شنوئي ) "[1]

**حجة أصحاب هذا المذهب :**

استدل القائلون بهذا المذهب بأمرين :

**أولاً:** القياس على (فعول) ، فإنهم قالوا عند النسب إليه (فَعُولى) بإبقاء حرف المد، فليكن النسب إلى (فعولة) مثله .

قال ابن مالك : وهذا عند أبي العباس من النسب الشاذ – يعني قول سيبويه (شنئي ) فلا يقيس عليه ، بل يقول في كل ما سواه من (فَعُولَة) (فَعُولِي) ، كما يقول الجميع في (فَعُول) صحيحاً كان كـ ( سَلُول ) أو معتلاً كـ ( عَدُو) فلا يقال فيهما باتفاق إلا (سَلُولِي) و(عَدُوِى)[2].

**ثانيا** :أنهم فرقوا بين الضم والكسر في النسب فنسبوا لكل منها على صورته ولم يسووا بينهما ، فلتكن الواو والياء مثلهما .

ألاترهم يقولون في النسب إلي ( فَعُل ) : ( فَعُلِى) ، وقالوا في النسب إلي ( فَعِل ) : (فعِلى) ، ولو أجريا مجري واحد لقلبت الضمة في الوزن الأول كسرة .

ذكر هذه العلة ابن عصفور فقال :" وأبو العباس المبرد لا يحذف الواو – يعني في فعولة – فيقول في ( حَمُولَة ) : ( حَمُولِي) واستدل بأن قال: ينبغي أن لا يجري الواو مجري الياء ، كما لم تجري الضمة مجري الكسرة ، فلم تنقل ( فَعُل ) إلي (فَعِل)" [3].

وجمع الصيمري بين الحجتين فقال : " وأما ما كان على ( فعولة ) فسيبويه يجربه مجري ( فعيلة ) في حذف الواو منه ..... وخالفه أبو العباس المبرد في ذلك ، وذكر أن قولهم ( شَنَئِى ) شاذ ، وفرق بين الياء والواو بأنَّ ما كان على ( فعلي ) من بنات الياء يغير في النسب كقولهم في: ( عَدِي ) ( عَدَوى) ، وما كان علي ( فَعُول ) لم يغير في النسب كقولهم في عَدُو : ( عَدَوي ) ، وكذلك الضمة والكسرة تقول في (نَمِر ) :

---

(١) همع الهوامع ٣/٣٦١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٦، ١٩٤٧.

(٣) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٣١٨.

(نمَرِي ) فتفتح وتغير وفي (سَمُر) : (سَمُري ) فلا تغير ، فلما كانت الواو والضمة تخالفان الياء والكسرة في ( فعيل ) ، و( فعول) ، و( فعل ) وجب أن تخالف الواو الياء في ( فَعِيلة ) و( فَعُولَة) أيضاً[1].

**المذهب الثالث:**

ونسب لابن الطراوة ويرى أن النسب إلي ما جاء على وزن ( فَعُولَة) يكون بحذف الواو مع إبقاء الضم دليلاً على الواو المحذوفة[2].

فتقول في (حمُولة ): (حمُلِى) ، وفي( رَكُوبَة) : (رَكُبِي ) .

قال أبو حيان : ومذهب ابن الطراوة أنك تحذف الواو وتقرما قبلها على ضمِّه فتقول : (رَكْبِي) بضم الكاف ، ووقع في الغرة نسبة هذا المذهب إلي سيبويه ، والأخفش ، وهو وهم[3].

وذكر أبو حيان حجة مذهب ابن الطراوة بقوله : وحجة ابن الطراوة أن الواو أثقل من الضمه فتحذف الواو إن كانت الضمة لا تحذف فإذا حذفت سار إلي هيأة ( سَمُر ) ، (عَضُد ) "[4]

**من خلال ما سبق يتبين أَنَّ** النحاة اختلفوا في النسب إلي ( فَعُولَة) إلي مذاهب ، فسيبويه وجمهور النحويين يحذفون حرف المد ويفتحون عين الكلمة فيقال فى( شَنُوءَة) : ( شنئي ) وعلي ذلك المذهب الشيخ إبن إياز ــ رحمه الله ــ .

ــ والمبرد، والجرمى، والأخفش يرون إبقاء المد والنسب إلي الكلمة علي صورتها فيقولون في شَنُوءَة: ( شَنُوئِى) ، ونسب لابن الطراوة أنه يري أن النسب إلي (فَعُولَة ) يكون بحذف الواومع بقاء الضم دليلاً على هذه الواو المحذوفة فيقال في (شنوءة ):

( شنئي ).

وأرى أنَّ ما ذهب إليه ابن إياز من تأييد لمذهب سيبويه هو الصواب ، وأنه محق في رده مذهب المبرد ومن تابعه وذلك لما يلي :

ــ أنه موافق للسماع فقد جاء ما يؤيده، ولم يرد ما ينقضه .

ــ أنه مؤيد بالقياس ؛ لأنه محمول على (فَعِيلَة) في حذف المد عند النسب.

---

(١) التبصرة والتذكرة ٥٩١/٢.

(٢) ورد مذهب ابن الطراوة في التذييل والتكميل ٣٤٣/٧، وهمع الهوامع ٣٦١/٣.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٦١٤/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٣٤٤/٧.

أما ما ذهب إليه المبرد فقد رده ابن عصفور بقوله:" وهذا الذي قال باطل ؛ لأن الواو أثقل من الضمة ، وأيضاً فإنه يجوز مع التاء ولا يجوز مع غيرها ، ألا ترى أن فعيلاً لا تحذف ياؤه في النسب بخلاف( فَعِيلَة) ، وأما قوله: لم يسمع إلا في( شَنُوءَة ) فهو أيضاً جميع ما جاء، فإنما كان ينبغي أن تحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى ( فعُولة) بإثبات الواو إلا في( شنوءة)"[1].

أما مذهب ابن الطراوة فلم يلق قبولاً عند النحاة ؛ لأنَّ الثقل الذي ينشأ من وجود الضم بعد حذف الواو عند النسب يضيع معه فائدة الحذف ، وهي التخفيف لأجل الإضافة.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣١٨/٢.



obeikandl.com

## ١٠ - أصل حركة همزة الوصل.

همزة الوصل همزة جئ بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن[١] وقد اختلف النحاة في حركة همزة الوصل على مذاهب، فمنهم من قال بأنَّ الأصل في حركة همزة الوصل الكسر إلا أنَّها تضم إذا كان الحرف الثالث مضموماً للمناسبة ، وذهب فريق ثان إلى أنَّ حركة الهمزة تتبع الحرف الثالث ، وفريق يرى أنَّها تكون ساكنة إلا أنَّ تحركها لالتقاء الساكنين.

**يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في ذلك:**

"وفي حركتها قولان:

**الأول:** قال البصري حقها الكسر، وذلك لأنَّها لما كانت تأتي توصلاً إلى النطق بالساكن جرت مجرى حركة التقاء الساكنين وهي الكسرة ....

**الثاني:** قال الكوفي حركتها للإتباع فكُسرت في:( اضرب) للكسرة الكسرة ، وضمت في :(أقبل) إتباعاً للضمة الضمة ، ولم يتبع في المفتوح نحو:اذهب ؛ لئلا يلتبس الأمر بالخبر ... ومع التأمل فلا ينحط هذا عن قول البصري." أهـ[٢].

- **من خلال هذا النص يتضح أنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يرى أنَّ مذهب البصريين في أصل همزة الوصل والقائل بأنَّها مكسورة، ومذهب الكوفيين والقائل بأنَّها تابعة للحرف الثالث ، يرى أن كلا المذهبين صحيح ، وأنَّهما في القوة سواء ولا ينحط المذهب الكوفي عن نظيره البصري ، وفي المسألة مذهب ثالث سيأتي خلال دراستها.

** **الدراسة والمناقشة:**

اختلف النحويون في أصل حركة همزة الوصل على النحو التالى :

**أولاً: مذهب البصريين:**

يرى البصريون أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تكون مكسورة ، وإنَّما ضمت في نحو:اُكتب لئلا يخرج من كسر إلى ضم[٣].

---

(١) شرح الأشمونى للألفية ٣٩٠/٤.

(٢) المحصول فى شرح الفصول ٧٩٤/٢، ٧٩٥.

(٣) أسرار العربية ص٣٤٥، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(١٠٧) ٢٣٩/٢، وشرح الأشموني ٣٩١/٤

يقول شيخ النحاة سيبويه: "واعلم أنَّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الإبتداء مكسورة أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فتضمها، وذلك قولك:اُقتل، أُستضعف، وذلك أنك قربت الألف من المضموم ؛إذْ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة"(١).

وبمثل ذلك قال المبرد: "وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدئ مكسورة تقول:اعلم، انطلق، فإن كان الثالث من(يفعل) مضموماً ابتدئت مضمومة، وذلك لكراهيتهم الضم بعد الكسر، حتى إنه لا يوجد في الكلام إلا أن يلحق الضم إعراباً، فكرهوا أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن"(٢).

ونص على ذلك الفارسي بقوله: "وهذه الهمزة الموصولة مكسورة أبداً في هذا النحو، إلا أن يكون ثالث الكلمة التي هي فيها مضمومة ضمة لازمة فإنَّها تنضم في هذا الموضع وذلك نحو :اُقتُل، واُحشُر"(٣).

- **حجة البصريين:**

احتج البصريون لهذا بقولهم: إنّما وجب أن تكون حركة همزة الوصل الكسرة لأنَّها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره ؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره(٤).

- ودليل آخر وهو:

إنما كان الأصل في حركتها أن تكون مكسورة ؛ لأنَّ التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفيفة مكسورة من طبيعة النفس(٥).

**ثانياً: مذهب الكوفيين(٦):**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ همزة الوصل إنما كانت تبعاً للحرف الثالث في المضارع فتكون الهمزة مكسورة إذا كان المضارع مكسوراً ثالثه: وتكون الهمزة مضمومة إذا كان ثالث

---

(١) الكتاب ١٤٦/٤، وشرح الرضي على الشافية ٢٦١/٢.

(٢) المقتضب ٢١٩/١.

(٣) التكملة ص ١٨٥-١٨٦، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان بإشراف أ.د / حسين نصار ط ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ، والممتع في التصريف لابن عصفور ٦٣٩/٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ( ١٠٧) ٢٣٩/٢.

(٥) شرح الرضي على الشافية ٢٦٢/٢.

(٦) أسرار العربية للأنباري ص٣٤٥، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم( ١٠٧) ٢٣٩/٢.

المضارع مضموما ففي نحو: (اجلس) مضارعه (يَجلس) فثالثه مكسور فتكون الهمزة مكسورة فتقول (اِجلس) ، وفي نحو: (أكتب) المضارع منه (يكتب) فثالثه مضموماً فتكون الهمزة فيه مضمومة فتقول: (أُكتُب)[1].

- **حجة الكوفيين:**

احتج الكوفيون على ذلك بقولهم: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة؛ لأنَّهم يتوخون ذلك في كلامهم[2].

**ثالثاً: مذهب بعض الكوفيين:**

ويرى أصحاب هذا المذهب أن أصل همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنّما حركت لالتقاء الساكنين[3].

وقد احتج أصحاب هذا المذهب بأن قالوا: إنَّ أصل الهمزة السكون ؛ لأن زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل، لما فيها من تقليل الزيادة[4] .

وجه هذا القول: أن همزة الوصل زائدة على بناء الكلمة؛ إذْ أنه جئ بها لأن أول الكلمة ساكنة فجئ بها ليتوصل إلى النطق بالساكن، فإذا ثبت زيادتها فيكون تقديرها ساكنة أفضل من تقديرها متحركة ؛ لأن تقديرها ساكنة كأنه تقدير حرف واحد مجرد عن شئ آخر.

- وهذا المذهب مرجوح بالمذهبين الأولين والجواب عنه من وجهين:

**الأول:** القاصد للفظ بالساكن إذا قدر اجتلاب حرف ساكن- مع علمه بأنه لا يلفظ به- كان تقديره محالاً، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال: إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول ثم يتحرك، لأن الابتداء بالساكن محال، ثم يلزمه على هذا أن لا يثبت حركة في لفظ إلا للضرورة ، وأن يسكن كل حرف في أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به، ولا خلاف أنَّ مثل هذا لا يرتكبه أحد.

**الثاني:** أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن، فكان حكمها حكم ما يبنى عليه ؛ إذْ لو زيدت ساكنة ؛ لئلا يبتدأ بالساكن ،

---

(١) الانصاف فى مسائل الخلاف مسألة ( ١٠٧) ٢/٢٣٩.

(٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة ( ١٠٧) ٢/٢٣٩.

(٣) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة ( ١٠٧) ٢/٢٣٩، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٦٢.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢/٢٦١.

لكان تقدير السكون فيها محالا، لما فيه من العود إلى عين ما يُفرُّ منه، وكان يلزم على مقتضي هذا القول أن لا يجوز حذفها بحال، وأنْ يقال: يا زيد أضرب بإثبات الهمزة وذلك لا يجوز[1].

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحويين اختلفوا في أصل همزة الوصل فالبصريون يرون أن أصلها الكسرة، والكوفيون يرون أن حركة الهمزة تتبع حركة عين الفعل، وذهب بعض البصريين إلى أن أصل همزة الوصل أن تكون ساكنة وإنما حركت لالتقاء الساكنين.

وأرى أنَّ ما ذهب إليه الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – من التسوية بين مذهبي البصريين والكوفيين في القوة مذهب معتدل ؛ لأن ما بينهما من الخلاف في يسير من الأمور، والأخذ بأيهما صحيح ــ إن شاء الله ــ فليس بينهما من الشقة ما يوجب أحدهما على الآخر؛ لأنه سواء كان الأصل في هذه الحركة الكسر إلا أنها ضمت إذا كان الثالث مضموماً، أو أنَّ الحركة تكون تبعاً للحرف الثالث فإنَّ الهمزة تكون مضمومة إذا كان الثالث مضموماً ، وتكون مكسورة إذا كان الثالث مكسوراً أو مفتوحاً ولا ينظر إلى الأصل هنا.

أما المذهب الثالث فقد ثبت ضعفه ؛ لأن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن.

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف (١٠٧) ٢/٢٣٩.

## ١١- حكم الاسم المنقوص المنـــون عند الوقف عليه .

الاسم المعتل على ضربين : منقوص ومقصور، فالمنقوص هو: كل اسم وقــع آخــره (ياء) قبلها كسرة ، نحو: القاضي والداعي

والمقصور : هو كل اسم وقعت في آخره (ألف) مفردة مفتوح ما قبلها، نحــو (عصــا ورحا).

والاسم المنقوص إما أن يكون منون، أو غير منوناً، فإن كان منوناً ففي حالة النصــب يوقف عليه بإثبات الياء ، وقلب التنوين ألفاً ، لأن الياء تحصنت بألف التنوين، فيقال : رأيت قاضياً ، ولقيت هادياً [١]، ونحو قوله تعالى: (رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا....) [٢] .

أما الوقف على الاسم المنقوص المنون في حالتي الرفع والجر ففيه لغتان .

**يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في هذه المسألة :**

"... لا يخلو المنقوص من أن يكون منوناً أو معرفاً باللام ، فالأول إذا كان مرفوعاً أو مجروراً فاختيار سيبويه والمتأخرين البقاء على حذف الياء ، وحــذف حركــة العــين والتنوين تقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، واحتج بوجهين : أحدهما : أن الياء غير ثابتة وصلاً فلما قصد الوقف عليه حُذفت حركته وتنوينه قياساً للمعتل على الصحيح.

والآخر : أن الوقف محل راحة فلا يليق أن يأتي فيه بما لم يكن في الوصل ، واختــار يونس إعادة الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين فتقــول : هــذا قاضــيّ ومــررت بقاضي، وهذا لا يلزم ؛ لأن حذف التنوين عارض ، والأصل ثباته والأمور العارضة لا يعتد بها ..... [٣] أهـ

– **من خلال هذا النص يتضــح أنّ** الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – يرى أن حذف الياء هي اللغة الأرجح من الوقف على المنقوص المنون في حالة الرفع والجــر، وهو مذهب سيبويه ، وذلك حيث ذكره أولاً ثم أقام الحجج عليه ، أما اللغــة الأخــرى وهي إثبات الياء ، وهو مذهب يونس فهي وإن كانت جائزة إلا أنهــا ليســت كاللغــة الأولى، ولذلك قال عن هذا المذهب بأنه لا يلزم.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٨٠٨ .

(٢) من الآية رقم (١٩٣) سورة آل عمران .

(٣) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢/ ٨٣٥ .

** الدراسة والمناقشة:

اختلف العرب في الوقف على المنقوص رفعاً وجراً، هل يوقف عليه بالياء أو بحذفها؟ ولهم فيه لغتان : أحداهما الحذف والأخرى : الإثبات[١].

**اللغة الأولى** : حذف الياء : لأنها كانت في الوصل محذوفة لأجل التنوين، والتنوين في الوقف – وإن سقط – في حكم الثابت ؛ لأن الوقف عارض ، ولذلك لا ترد الياء، ومما يؤكد عدم ردها أنها ثقيلة ، والوقف استراحة يحتاج إلى التخفيف ، فتقول: جاء قاضْ ، ومررت بقاضٍ ، وهذا عم ، ومررت بعم[٢].

يقول شيخ النحاة سيبويه عن هذه اللغة :

– هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات، وذلك قولك: هذا قاضْ، وهذا غازْ، وهذا عمْ، تريد العمى ، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل ، فهذا الكلام الجيد الأكثر[٣].

يفهم من نص سيبويه : أنّهم – العرب – حذفوا الياء من المنقوص غير المنصوب في الوقف إجراء له مجرى الوصل، وأنَّ هذه اللغة هي الأرجح ، كما ذكر وقد رجح هذه اللغة كثير من النحاة، يقول الفارسي: " فالياء مع غير الألف واللام تحذف في الوصل فإذا حذفت في الوصل كان القياس أن تحذف في الوقف ، وهي اللغة التي هي أشيع وأفشى" [٤].

قال الصيمري: وإنما وجب الوقف عليه بغير الياء ؛ لأن الوقف عليه صادف تنويناً فحذفه كما يحذف من الصحيح ، ولم يلزم رد الياء ؛ لأنه قد جرى مجرى الصحيح في استعماله منوناً من غير ياء ، فوجب أن يجري في الوقف أيضاً مجراه[٥].

يفهم من نص الصيمري: وجوب حذف الياء ، لالتقائها ساكنة مع التنوين وقال ابن يعيش: " فما كان من ذلك فلك في الوقف عليه إذا كان مرفوعاً أو مجروراً وجهان: أجودهما: حذف الياء ؛ لأنها لم تكن موجودة في حال الوصل ؛ لأن التنوين كان قد

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص١٨٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٩.

(٣) الكتاب ١٨٣/٤.

(٤) الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٤/٥، تحقيق/ بدر الدين قهوجي ، دار المأمون للتراث ، الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م ، والتكملة ص٢٠٨.

(٥) التبصرة والتذكرة ٧١٩/٢.

أسقطها وهو وإن سقط في الوقف فهو في حكم الثابت ؛ لأن الوقف عارض فلذلك لا تردها في الوقف ، هذا مع ثقلها والوقف محل استراحة ، فتقول : هذا قاض، ومررت بقاضِ ، وهذا عمٍ ، ومررت بعمٍ[1]" .

وقد اختار الحذف أيضاً : ابن مالك [2]، وابن الناظم [3]، والمرادي[4]، والأشموني[5].

**اللغة الثانية :**

إثبات الياء، نحو: جاء قاضي ، ومررت بقاضِي ؛ لأنها إنما حذفت في الوصل لأجل التنوين وقد سقط التنوين في الوقف ، فتعود الياء .

ورجح هذا المذهب يونس [6] ، وبهذا قرأ ابن كثير[7]: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِى)[8] .

يقول شيخ النحاة سيبويه عن هذه اللغة : وحدثنا أبو الخطاب ، ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي ، وعمى ، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين ؛ لأنهم لم يضطروا ها هنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال فإذا لم يكن في موضع تنوين ، فإن البيان أجود في الوقف وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمى لأنها ثابتة في الوصل"[9].

يفهم من نص سيبويه: أنَّهم حذفوا الياء في الوصل ؛ للاستثقال بسبب التقاءها ساكنة مع التنوين، ولا تنوين في الوقف فلا علة للحذف لذا وجب إثبات الياء.

- وقد بين العكبري حجة من قال بذلك بقوله : "واحتج الآخرون بأن الموجب للحذف قد زال فيزول حكمه ، وبيانه أن الموجب للحذف التقاء الياء مع التنوين ، وهما ساكنان فحذف الأول لئلا يجمع ساكناً، وهذا قد أمن في الوقف، فتعود الياء إلى حقها، كما أن

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٩ ، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز ٨٣٥/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٨٥/٤.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص٨٠٨.

(٤) شرح المرادي على الألفية ١٦٠/٥.

(٥) شرح الأشموني على الألفية ٢٩١/٤.

(٦) الأصول في النحو ٣٧٤/٢، ٣٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٩ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٠٤/٢.

(٧) إتحاف فضلاء البشر ١٦١/٢.

(٨) الآية رقم (٧) من سورة الرعد .

(٩) الكتاب ١٨٣/٤.

الجازم إذا دخل حذف الألف من( يخاف ، يقوم ، ويبيع) ، فلو فقد الجازم ثبتت هذه الحروف، لزوال موجب حذفها" [1].

- وقد ردَّ العكبري هذا الكلام بقوله : والجواب عن هذا ما تقدم من أنَّ الوقف عارض، والعارض لا يغيِّرُ حكم الأصل[2]، وغير معتد به[3] .

- أي لا يعتد بالوقف في إثبات الياء بل يجب حذفها مع التنوين في الوقف ، إجراء له مجرى الوصل.

وقد استدل بعض النحاة على هذا المذهب بقراءة ابن كثير بإثبات الياء في قوله : تعالى: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِى) [4] ، وقوله تعالى: (وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالِى ) [5]

وقوله تعالى :(وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ) [6] [7] .

وكذلك استدل بعض النحاة بنداء الخليل لنحو: القاضي بإثبات الياء، حملوا الوقف على النداء فأثبتوا الياء .

قال سيبويه : وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: اختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون كما اختار هذا القاضى[8]" .

فالخليل يقيس نداء نحو : قاضي على الوقف فيما فيه ألف ولام كالقاضي بإثبات الياء فيهما ؛ لانعدام التنوين .

**من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في الوقف على الاسم المنقوص المنون فسيبويه ، ومن تبعه من النحاة يرون أن الوقف على المنقوص يكون بحذف الياء ، وعلى هذا المذهب الشيخ ابن إياز – رحمه الله – وهناك من يرى أن الوقف عليه يكون بإثبات الياء ونسب ذلك إلى يونس ، وذلك إن كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً ، أما المنصوب فيوقف عليه بإثبات الياء منوناً وغير منون .

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٨٥.

(٢) السابق ص١٨٥.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢٠٤٧/٢.

(٤) الآية رقم (٧) سورة الرعد.

(٥) الآية رقم (١١) سورة الرعد.

(٦) الآية رقم (٩٦) سورة النحل.

(٧) شرح الاشمونى ٢٩١/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٨٠٨.

(٨) الكتاب ١٨٤/٤.

وأرى أنّ ما ذهب إليه ابن إياز من موافقته لشيخ النحاة سيبويه ، من أنّ الاسم المنون المقصور يوقف عليه بحذف الياء هو الراجح وذلك :

أ- لأنها كانت في الوصل محذوفة لأجل التنوين ، والتنوين في الوقف في حكم الثابت ؛ لأن الوقف عارض فلا ترد الياء لأنها ثقيلة ، والوقف استراحة فيحتاج إلى تخفيف[1] .

ب-اختيار سيبويه لهذه اللغة ، وترجيح كثير من النحاة لها ، كابن مالك ، وابن الناظم ، والمرادي ، وابن عقيل ، والأشموني . وبها قرأ حفص في قوله تعالى :( وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ )[2] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٥.

(٢) الآية رقم (٧) سورة الرعد.



obeikandl.com

## ١٢- حقيقة ألف الاسم المقصور المنون عند الوقف عليه .

الاسم المقصور : هو كل اسم وقعت آخره ألف لازمة كـ(عصا) و(رحى) ، وهو علي قسمين: منصرف منون ، أو غير منصرف لا يدخله التنوين ، فإن كان غير منـون ، وقف عليه بالألف مثل : جاءت الصغرى وأثنيت علي الصغرى ، ورأيت الصغرى .

وهذه الألف هى نفسها الألف حالة الوصل .

وإن كان منونا فإنه في الوصل تحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع التنوين ، فإذا وقف عليه ، فالوقف يكون بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، تقول: هذا فتى ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى ولا خلاف بين العلماء في ذلك [١] .

أما الخلاف ففي حقيقة هذه الألف أبدل هي من لام الكلمة ؟ أم هي بدل من التنـوين ؟

**يقول ابن إياز – رحمه الله – فى ذلك:**"... في الوقف علي المقصور ثلاثة مذاهب :

**الأول:** مذهب سيبويه [٢] ، وهو : قياس المعتل علي الصحيح ، فالألف في الرفع والجر لام الكلمة بإزاء الدال من ( زيد ) ، تقول في ذلك : هـذه عصـاً ، ومـررت بعصـاً والوزن: ( فعل) ، وفي النصب الألف بدل من التنوين بإزاء الألف في: رأيت زيداً .

تقول: كسرت عصاً ، فالوزن: ( فَعاً ) ، ولام الكلمة باقية علي حذفها .

**الثاني** : مذهب الكسائي ، والسيرافي [٣]، وابن برهان[٤]، وهو : أن الألف في جميـع الأحوال لام الكلمة فالوزن (فَعَلٌ).... وحجتهم أن ألف المنصوب قد أميلت قال تعـالى :(أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى)[٥]،.....وجاءت روياً في الشعر .

**الثالث** : مذهب المازني[٦]، والفارسي[٧]، وهو الإبدال فـي الجميـع الـوزن( فعـاً) ....وإلى هذا أذهب ، والجواب عما تقدم أن المعتل قد ينفرد بأحكـام تخـالف أحكـام

---

(١) الكتاب ١٨٧/٤ ، ١٨٨ ، الأصول لابن السراج ٣٧٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧٦/٩.

(٢) الكتاب ٣٠٩/٣ ، ١٨٧/٤ ، ١٨٨.

(٣) توجيه اللمع لابن الخباز ص ٨٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٠١/٢ .

(٤)نسبه إليه ابن الخشاب فى المرتجل ص٤٧ .

(٥) من الآية رقم( ١٠ ) سورة طه.

(٦) نسب هذا المذهب للمازني كل من : ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/٢ ، و ابن الخباز في توجيه اللمع ص ٨٦ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧٧/٩ .

(٧) نسبه الرضي إليه في شرح الشافية ٢٨٣/٢ ، وأبوحيان في ارتشاف الضرب ٨٠١/٢.

الصحيح ... وأما الإمالة فلمناسبة رؤوس الآي ، أو تشبهاً بالأصلية ، وكذا وقوعها روياً وكتابتها بالياء فاعرفه... " أهـ [1]

**من خلال هذا النص يتبين أنَّ** الشيخ ابن إياز – رحمه الله – يذهب إلى أن الألف في الأحوال الثلاث بدل من التنوين ، ويتابع في ذلك المازني – رحمه الله –.

** **الدراسة والمناقشة :**

المقصور المنون في حالة الوصل تحذف ألفه ؛ لالتقائها مع التنوين ساكنه فإذا وقف عليه، فالوقف يكون بالألف رفعاً ونصباً وجراً : تقول هذا فتى ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى، وفي حقيقة هذه الألف وكونها بدل من لام الكلمة أو هي بدل من التنوين اختلف النحاة إلى ثلاثة مذاهب :

**المذهب الأول :**

ونسب هذا المذهب لسيبويه[2] ، ونسبه الشيخ خالد الأزهري للجمهور [3] أن هذه الألف بدل من لام الكلمة في حالتي الرفع والجر ، أما حال النصب فهي بدل من التنوين .

ـ ووجهه أن الألف لام الكلمة فكان الوقف عليها في الجر والرفع كالاسم الصحيح وهي في النصب بدل من التنوين كالاسم الصحيح ، فالمذهب المشهور في الاسم الصحيح أن تقول : في الرفع والجر: هذا زيد ومررت بزيد ، فتقف علي الدال من غير إبدال فكذلك المعتل .

وحجة هذا الفريق هي قياس المعتل علي الصحيح ، وذلك أن الصحيح هو الأصل المعلوم ، والمقصور مجهول من جهة اللفظ فيجب أن يحمل علي المعلوم الظاهر ؛ إذْ حكم المجهولات أن ترد إلى المعلومات ، والمقدر محمول علي المحقق .

وإذا قلت : رأيت فتي فالألف هي المبدلة من التنوين نظير الألف في : رأيت زيداً ، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين[4] .

وجدير بالذكر أن ابن يعيش ، وأبا حيان قد ترددا في نسبة هذا المذهب لسيبويه ، فابن يعيش نسب إليه هذا الرأي قائلاً:

---

(١) المحصول فى شرح الفصول ٨٣٦/٢ ، ٨٣٧.

(٢) الكتاب ٣٠٩/٣ ، ١٨٧/٤ –١٨٨.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٦/٥.

(٤) الأصول لابن السراج ٣٧٨/٢ ، التبيين للعكبري ص٣٤١ – ٣٤٦ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٦/٥.

" فذهب سيبويه إلى أنه في حال الرفع ، والجر لام الكلمة ، وفي حال النصب بدل من التنوين وقد انحذفت ألف الوصل ، واحتج لذلك بأن المعتل مقيس علي الصحيح ، وإنما تبدل من التنوين في حال النصب دون الرفع والجر" [١].

ثم يقول : " وبعضهم يزعم أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال كلها [٢].

– أما أبو حيان فذكر أن أكثر الناس ينسبون هذا الرأي لسيبويه ، ثم حكى عن أبي جعفربن الباذش أن مذهب سيبويه أنها لام الكلمة في الأحوال الثلاثة ، ولم يرجح قولاً علي آخر [٣].

**المذهب الثاني :**

ونسب للسيرافي[٤] ، والكسائي [٥] ، وابن برهان [٦]، أن الألف الموقوف عليها هي الألف المنقلبة – وهي لام الكلمة رفعاً ونصباً وجراً – أي أنها حرف إعراب ، وإنها كانت محذوفة لعلة وهي التقاؤها ساكنة مع التنوين ، فلما حذف التنوين للوقف زالت العلة الموجبة للحذف ، فعادت الألف وإن كان حذف التنوين عارضاً ، وذلك لخفة الفتحة والألف .

**حجة أصحاب هذا المذهب** : استدل هؤلاء علي أن هذه الألف لام الكلمة ، وليست بدلاً من التنوين بوقوعها روياً في حال النصب كقول الشاعر .

**١٧٣– وَرُبَّ ضَيفٍ طَرَقَ الحَيَّ سرىً**
**صَادَفَ زَاداً وَحَدِيثاً مَا اشْتَهَى**
**إنَّ الحَدِيثَ جَانِبٌ مِنَ القِرَى[٧] .**

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩.

(٢) السابق نفس الصفحة.

(٣) ارتشاف الضرب ٨٠١/٢.

(٤) نسب ابن الخباز هذا الرأي للسيرافي فى توجيه اللمع ص ٨٦.

(٥) نسب هذا الرأي للكسائي ابن الخشاب فى المرتجل ص٤٧ ، والشيخ خالد في التصريح ٢٣٦/٥.

(٦) المرتجل لابن الخشاب ص٤٧.

(٧) أبيات من مشطور الرجزللشماخ بن ضرار الغطفاني في عبدالله بن جعفر بن أبي طالب ، البيت في ديوانه ص ٤٦٧ ، واللباب للعكبري ٢٠٧/٢ ، الأغاني للأصفهاني١٦٨/٩ ، دار الكتب العلمية ط الثانية ١٤١٢هـ ١٩٩٢م ، و شرح المفصل ٧٦/٩.

اللغة : الطارق : الذي يأتي ليلاً ، الحي : القبيلة ، سرى : أي ليلاً ، صادف : جواب : (رُبَّ) ، القرى : الضيافة .

فالألف في ( سُرَىَ ) روى ، ولا خلاف بين العلماء أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون روياً .

ثانياً : أن الألف تمال في حالة النصب ، كقوله تعالى : (أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى) [1] وإمالة التنوين قليلة .

وقد رُدَّ علي هذا المذهب فمن ناحية الإمالة والكتابة بالياء في الآية فجوابه من وجهين :

الأول : أن ذلك جاء علي لغة من لم يبدل من التنوين ألفاً في الصحيح .

الثاني: أنها أشبهت لام الكلمة في اللفظ فقط ، فأجرى عليها شئ من أحكامها ، وقد أميلت في نحو : كتبت كتاباً .

وقد أضاف ابن إياز أمراً آخر وهو أن الإمالة في الآية لمناسبة ما قبلها من الآيات[2] ، وأما وقوعها روياً فجوابه هذان الوجهان أيضاً [3].

**المذهب الثالث :**

ونسب للمازني[4] ، وعليه الشيخ ابن إياز – رحمه الله–ويرى اصحابه أن هذه الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاث [5].

وحجة هذا المذهب أن التنوين أبدل ألفاً في حال النصب لوقوعه بعد فتحة ، وهذه العلة موجودة في المقصور رفعاً ونصباً وجراً ، بل قلبه في المقصور أولى ؛ لأن الفتحة أصلية وليست عارضة .

---

= الشاهد فيه : الألف في (سرى) من المقصور لام الكلمة في الأحوال كلها ؛لأنها وقعت روياً ، وليست مبدلة من التنوين فى الوقف ، لأنها لو كانت كذلك ووقعت روياً لجاز أن تقع الألف المبدلة من التنوين في الاسم المنصوب في الروى أيضاً ، وكان يقع مثل : رأيت الفتى في قصيدة واحدة ، وهو مما لا يقول به أحد ، فثبت أن الألف في (سرى) و(اشتهى) وفي (القرى) هي لام الكلمة.

(١) من الآية (١٠) سورة طه ، ونص على قراءتها بالإمالة في البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبدالفتاح القاضى – مطبعة الحلبي ص ٢٠١.

(٢) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٨٣٧/٢.

(٣) اللباب للعكبري ١٠٨/٢.

(٤) نسب إليه في شرح المفصل ٧٧/٩ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٧٦ ، والإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ٣١٠/٢.

(٥) همع الهوامع ٢٠٥/٢ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣٩/١.

وقد رد ابن يعيش هذا المذهب بقوله:

"وهو قول لا ينفك عن ضعف ؛ لأنه قد جاء عنهم ( هذا فتى ) بالإمالة ، ولو كانت بدلاً من التنوين لما ساغت فيها الإمالة ؛ إذْ لا سبب لها " [1].

**من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في حقيقة الألف في الاسم المقصور المنون عند الوقف عليه على ثلاثة مذاهب :

**الأول** : وهو مذهب سيبويه أن هذه الألف بدل من لام الكلمة في حالتي الرفع والجر، أما حال النصب فهي بدل من التنوين .

**الثاني** : ونسب للكسائي ، والسيرافي أن الألف الموقوف عليها هي الألف المنقلبة ، وهي لام الكلمة رفعاً ونصباً وجراً .

**الثالث** : ونسب للمازني واختاره الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – أن الألف في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين .

**وأرى أنَّ** ما اختاره ابن إياز متابعاً المازني والفارسي ضعيف مردود عليه ، لأن الراجح في المسألة هو مذهب سيبويه ، وذلك لسلامته من الاعتراضات الواردة على غيره ، ولهذا أيده أكثر النحويين ، قال الشيخ خالد الأزهري: "ومذهب النحويين عليه"[2] .

---

(١) شرح المفصل ٧٧/٩ ، واللباب للعكبري ٢٠٨/٢.

(٢)التصريح بمضمون التوضيح ٢٣٦/٥.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات ، والصلاة والسلام علي النبي محمد صلي الله عليه وسلم خاتم الأنبياء ، وبعد فهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث .

أولاً : كشفت الدراسة عن أهمية هذا الشرح وقيمته العلمية ، فهو أول شرح لكتاب (الفصول الخمسون ) لابن معط ، وهو من الشروح القليلة التي وصلتنا لهذا الكتاب ، كما أنه يعد أفضل هذه الشروح وأغزرها مادة ، فقد ضمنه ابن إياز – رحمه الله – من الفوائد والنوادر ، والإيضاحات والقواعد الكثير مما جادت به قريحته ، بالإضافة إلى ما نقله من آراء العلماء السابقين عليه من لدن سيبويه ، وحتى شيخه سعد الدين المغربي ، مما جعل الكتاب مصدراً مهماً من المصادر التي لا يستغني عنها دارس للنحو ، أو مهتم به .

ثانياً : الوقوف علي الفكر النحوي لابن إياز والكشف عن اتجاهه النحوي من خلال اختياراته ، فلم يتعصب الشيخ ابن إياز لمذهب بعينه ، ولم يتحيز لمدرسة بذاتها، بل كان يختار ويرجح من المذاهب والآراء ما عضده الدليل وسانده البرهان ، وقواه النظر والقياس أو أيده النقل والسماع ، ومن ثم نجد له آراء توافق البصريين وأخري تخالفهم ، وكذا الحال مع الكوفيين ، فهو يختار من أقوال هؤلاء أو أولئك ما تثبت عنده أرجحيته ، وشأنه في هذا الأمر شأن كثير من المتأخرين الذين كانوا يوازنون بين آراء البصريين والكوفيين ، بعدما استقرت هذه الآراء وعرضت على بساط البحث والمناقشة قروناً عدة ، فاتضح غامضها ، وتحددت مقاصدها ، وأضاف إليها العلماء ما جادت به قرائحهم من الحجج ، والأدلة ، والتعليلات التي كانوا يساندون بها ما يرونه حقيقاً بالاختيار من هذه الآراء والمذاهب دون التعصب لأحد من علماء المدرستين ، أو المجتهدين ممن أتى بعدهم ، وهو يعد واحداً من أصحاب الاتجاهات النحوية التي تستعين بكل المدارس ، وتؤصل لعدم العصبية المذهبية.

ثالثاً : استطاع ابن إياز أن يستوعب التراث النحوي في القرون التي سبقته بصورة رائعة مكنته من عرض هذا التراث في شكل جديد يمثل عقليته المتأثرة بمعطيات عصره ، والعلوم التي كان يَدرسها ويُدرسها ، فالناظر في مؤلفات ابن إياز – رحمه الله– يلاحظ فيها الشمول لمعظم مسائل النحو وجزئياته والإلمام بآراء العلماء ومذاهبهم، والبصر بأسباب الخلاف بينهم ودواعيه ، فقد

نقل آراء كثير من أعلام المدرستين ، وفي مقدمتهم سيبويه ، والفراء ، والكسائي ، كما نقل كثيراً من آراء من أتى بعدهم من العلماء البارزين من أمثال : المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، والسيرافي ، وابن جني ، بل إنه تخطى هؤلاء إلى من أتى بعده من مشاهير العلماء كابن الشجري ، والزمخشري ، وابن الخشاب ، وابن الدهان ، مما يدل على سعة إطلاعه وقوة تحصيله حتى إنك لتعجب حينما ترى في مصنفاته آراء لعلماء الأندلس والمغرب من أمثال : ابن عصفور ، وابن مالك ، والشلوبين ، وناهيك عن تأثره بالجزولي وشراحه .

رابعاً : كما تأثر ابن إياز بمن سبقه من أعلام النحويين استطاع أن يكون حلقة مضيئة من حلقات الوصل القوية بين هؤلاء الأعلام ، وبين من أتى بعده من النحويين الذين اعتمدوا على نقوله وآرائه ، وما ضمنه مصنفاته من الفوائد النادرة ، والتعليلات الغريبة ، والترجيحات ، والاختيارات ، وبخاصة في مسائل الخلاف ، فهو واحد من القلائل الذين نصبوا أنفسهم حكاماً للفصل بين البصريين والكوفيين في هذا الشأن ، ومن العلماء الذين تأثروا بابن إياز : المرادي في الجنى الدائى ، وتوضيح المقاصد ، وابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب ، والشيخ خالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح ، والسيوطي في معظم كتبه وهو أكثر المتأخرين على الإطلاق نقلاً عنه ــ فيما أعلم ــ ، والبغدادي في خزانة الأدب ، والشيخ ياسين في حاشيته ، والشنقيطي في الدرر اللوامع وغيرهم .

- ومن الجدير بالذكر أن ابن إياز قد انفرد في بعض المسائل بآراء لم يسبق إليها من قبل، بل كان قوله بها نابعاً من صميم اجتهاده ، وعبقريته العلمية ، ومن هذه الآراء رأيه في مسألة : (منع الاسم المصروف من الصرف ) [1].

وقد نقل الشيخ خالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح ، والألوسي في الضرائر، والسيوطي في همع الهوامع هذا الرأي ونسبوه إلى بعض المتأخرين دون تعيين ، وقد تحقق لي أن هذا الرأي لابن إياز ، ولم يسبقه إلى القول به أحد من النحويين ، وهذا دليل على تمكنه من ناصية هذا العلم وتبريزه فيه ، فإنه يندر أن يستقل أحد من المتأخرين برأي في النحو لم يسبق به إلا أعلام

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٢/٨٥٤، ٨٥٥ ، والبحث صـ٣٨٦ .

المجتهدين في هذا العلم كابن إياز ، وابن مالك ، والرضي ؛ فإن هؤلاء قد جاءوا بعدما استوى هذا العلم على سوقه ، ووصل إلى مرحلة النضج والكمال .

خامساً : كان ابن إياز ذا شخصية علمية بارزة حتى إنه لا يكاد يدع مسألة أو جزئية من جزئيات النحو إلا أدلى فيها بدلوه معتمداً على الأصول والأدلة النحوية التي أتقنها واستظهرها ، بحيث إنه لم يكن يجد كبير عناء في الوصول إلى تلك الأدلة ، والاستناد إليها في كل مسألة يقف عندها ، من هنا نراه يعرض المسائل والآراء كلها على بساط البحث والتحقيق ، والنظر والتدقيق ، فيصحح ما يراه جديراً بالتصحيح ، ويضعف ما أعوزه الدليل دون أن يتعصب لنحوي بعينه ، أو يتحامل على عالم بذاته .

سادساً : اهتم الشيخ ابن إياز بالعلة في دعم أحكامه النحوية دعماً لم يتوافر عند الكثير من علماء عصره حتى إنه ليصل في بعض المواطن إلى درجة الإسراف في تتبع هذه العلل واستقصائها لدرجة لفتت أنظار العلماء من بعده حتى قال أبو حيان عنه فيما نقله السيوطي : " ابن إياز أبوتعاليل"[1].

سابعاً : بدا من خلال البحث أن ابن إياز قد استمد بعض اختياراته من العلماء السابقين ، واستعان بكثير من مصنفاتهم في تحري الدقة لاختيار أصح الآراء و أصوبها .

ثامناً : أكثر ابن إياز في كتابه من الاستدراكات والأسئلة المبنية على الفرض العقلي ، فكثيراً ما تراه يصدر مناقشاته العلمية بهذه الأسئلة الفرضية من مثل قوله : ( فإن قيل :... قيل :....) ، بل إنه يفرض السؤال ويجيب عنه ثم يرتب على الإجابة رداً يترتب عليه سؤال آخر ، وهكذا حتى يصل إلى رأي يقتنع به ، ولا شك أنه في ذلك متأثر بالمنطق ، ولغة الجدل أيما تأثر ، والحق أن هذا الأسلوب كان له أثره الإيجابي في إثراء البحث النحوي في كثير من المواطن في كتابه[2] ، كما كان له أثره السيئ في مواطن أخر لم يكن الأمر يستدعي فيها مثل هذا الأسلوب ، بل إنه بسبب إصراره على هذا الأسلوب قد يصل بالقارئ في بعض المواطن إلى غموض ينسيه بداية الموضوع الذي يدور الحديث فيه [3].

---

(١) بغية الوعاة ٥٣٢/١ ، والبحث ص٥٣ ، ٥٤.

(٢) المحصول فى شرح الفصول ٢١٨/١، والبحث صـ٥٣ ، و- أيضاً-المحصول في شرح الفصول ٥٢٩/١.

(٣) المحصول في شرح الفصول٣٥/١- ٣٧ ، والبحث ص ٥٠ وما بعدها.

تاسعا : تنوعت أساليب ابن إياز في اختياراته وتعددت فتارة يعبر عن اختياره بقوله وهو الصحيح عندي ، وهو الأظهر ، وهو المختار ، وتارة يختار مذهبه عن طريق رد المذاهب الأخرى صراحة ، أو يعترض عليها بقوله : ويفسد ما ذهب إليه ، وهذا ضعيف ، ولا حجة فيه ، وهو شاذ ، وهذا ليس بشئ ، وأحياناً يختار مذهبه عن طريق ذكره لمذهب واحد – وهو ما يرتضيه – ويطوي الذكر صحفاً عما سواه فلا يذكره .

عاشراً : استدل الشيخ ابن إياز بأدلة الاحتجاج النحوية المعروفة من سماع ، وقياس لصحة اختياراته كما أنه اهتم اهتماماً كبيراً بالعلة – كما سبق – وأكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية ، وكذلك استشهد بالقراءات القرآنية – وإن كان لا يعني بنسبتها إلي أصحابها – ، واستشهد بالحديث النبوي ، – وإن كان لم يسرف في استخدامه – ، فقد جاء في المحصول سبعة أحاديث ، ثلاثة منها شواهد لغوية ، وثلاثة أحاديث قعد عليها ، وحديث آخر ذكره عرضاً لغير غرض استشهادي [1].

حادي عشر : بصر ابن إياز الشديد بكتاب سيبويه ، وعلمه بدقائقه ، ويتجلى ذلك في دقته المتناهية في تحقيق ما ينسب إليه من آراء ، والدليل على ذلك أنه قد رَدَّ نسبة بعض الآراء إلى سيبويه في كتابه ، وأثبت البحث صحة ما ذهب إليه ابن إياز ومن ذلك :

- في مسألة : ( الضمير في إياك وأخواتها ) نسب ابن بابشاذ لسيبويه القول بأن ( إيا) هي الضمير ، والكاف ، والهاء ، والياء حروف تدل على المراد من تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة ، ولا موضع لها من الإعراب ، فَرَدَّ ابن إياز هذه النسبة وجزم بأنه ليس لسيبويه في ذلك نص [2] .
- عند حديثه عن ( الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور) رَدَّ ما نسبه الصيمري إلى سيبويه من أنه يمنع الفصل بينهما ، وجزم بأنه ليس لسيبويه في ذلك نص ، وقد أثبت البحث صحة ذلك [3].

---

(١) البحث ص ٨٨ وما بعدها .

(٢) البحث صـ١٦٢.

(٣) البحث ص ٢١٩ .

ثاني عشر : اضطرب بعض النحويين في نسبة كثير من آراء المتقدمين ، وقد أثبت البحث وقوع هذا الاضطراب في أكثر من موضع ، وتم تحقيق القول فيه ، ومن ذلك :

- ما عزاه ابن الوراق ، وابن السيد ، وابن يعيش ، وابن مالك ، إلي سيبويه من القول بجواز تقديم خبر ليس عليها ، والحاصل أن سيبويه لم يتعرض لهذه المسألة لا بمنع ولا بجواز [١].
- ما نسبه المرادي ، والإربلي ، وابن هشام إلي ابن السَّرَاج من القول بحرفية (ليس) ، والحاصل أن الأمر بخلاف ذلك ؛ إذ إنه ذهب إلي القول بفعلية (ليس)[٢] .
- ما نسب إلى عبدالقاهر الجرجاني من أنه يرى أن ناصب المفعول معه هو الواو نفسها،إلا أنه صرح في المقتصد أن ناصبه هو الفعل الذي قبله بوساطة الواو[٣].
- ما ذكره ابن يعيش من أن الأخفش قد استبعد في (ما) أن تكون اسماً تاماً غير استفهام ولا جزاء ، فقد نص أثير الدين أبوحيان على أن للأخفش ثلاثة أقوال في (ما) منها : أن تكون تامة بمعنى شئ – وهو رأي جمهور البصريين – بقوله : "وعن الأخفش في (ما) ثلاثة أقوال : أحدها : كقول جمهور البصريين [٤] .
- نسب النحاة للفراء ، وثعلب أنهما يذهبان إلى أن الواو تأتي للترتيب ، وليست لمطلق الجمع ، وهو خلاف ما وجد في معاني القرآن للفراء ، ومجالس ثعلب [٥].

---

(١) البحث ص ٢٢٨ .

(٢) البحث صـ ١٢٢ .

(٣) البحث ص ٢٩٢.

(٤) والبحث ص٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٥) والبحث صـ ١٧٩.

**وفي الختام** فإنه رغم التناول العلمي السالف لاختيارات الشيخ جمال الدين ابن إياز إلا أن مؤلفه ( المحصول في شرح الفصول ) ما زال يحتاج إلي بحوث علمية أخري تأخذ علي عاتقها دراسة بعض الظواهر النحوية ، والصرفية التي لم أتعرض لها ، والتي يمكن من خلالها استكشاف مزيد من العطاء اللغوي لشيخنا الجليل .

**كانت هذه أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث المتواضع .**

أدعو الله – سبحانه – أن يكون نافعاً مفيداً لكل من يطلع عليه ، كما أسأل التجاوز عن كل ما وقع مني من سهو ، أو خطأ في هذا العمل ، فهذا جهد المقل ، وإني لأعترف بقصر الباع ، وقلة الزاد ، فإن وفقت فهو بفضل من الله ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني أخلصت النية ، وبذلت الجهد ، وأسأل الله أن يجعل هذا البحث مقبولاً عند الله ، ثم عند أساتذتي ، وعند كل مطلع ، وأن يجعله في ميزان حسناتي وحسنات من أشرفا عليه وهما : **فضيلة الأستاذ الدكتور / حمزة عبد الله النشرتي ،**

**وفضيلة الأستاذ الدكتور / عبد الحافظ حسن العسيلي .**

**( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا )**

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

# ثبت المصادر والمراجع

obeikandl.com

# ثبت المصادر والمراجع

**أولاً : القرآن الكريـــــم .**

**ثانياً:المخطوطات المصورة :**


- (الغرة في شرح اللمع) لناصح الدين سعيد ابن المبـارك ابـن الـدهان ، نسـخة مصـورة بمعهد المخطوطات العربية رقم (٩٣) نحو عن أصلها المخطوط بمكتبة قليج علـي بتركيـا رقم (٩٤٩) نحو .
- (المحصول في شرح الفصول) نسخة مصورة بدار الكتب المصرية رقم (٢٩١) نحو .


**ثالثاً: الرسائل :**


- (تحقيق كتاب القواعد في اللغة لابن إياز البغدادي) رسالة ماجستير – جامعـة الأزهـر ، إعـداد د/ محمد السيد متولي البغدادي ميكروفيلم( ١/٩٣/٢(١)) بمركز الشيخ / صالح عبدالله كامل .
- (اختيارات ابن إياز واعتراضاته في كتاب قواعد المطارحة) رسالة ماجستير بجامعة الأزهر تحت رقم (١١٥٤١).
- (ابن إياز وجهوده في النحو والتصريف) رسالة ماجسـتير بكليـة دار العلـوم جامعـة القـاهرة رقم(٨٣٠٢) إعداد د/ أحمد محمد إبراهيم .
- ( موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات الشواذ وأثره في الدرس النحوي) ، رسالة دكتوراه في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، إعداد د/ مصطفى خليل عمرو تحت رقم (١٢٦٧١).


**رابعاً : المطبوعات :**


| المرجـــــع | بياناتـــــه |
|---|---|
| **( الهمزة )** | |
| – ائتلاف النصرة في اخـتلاف نحـاة الكوفة والبصرة، تأليف / عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي. | تحقيق د/ طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية الأولى ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م. |
| – إتحاف فضلاء البشر في القـراءات الأربع عشر للدمياطي. | تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل دار الكتب العلمية لبنـان الأولي ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م . |
| – أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض لأبي سعيد السيرافي | تحقيق د/ محمد البنا ، دار الاعتصام ، الطبعـة الأولـى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م. |
| – الإتقان في علوم القرآن للسيوطي. | مطبعة الحلبي ، بدون تاريخ طبع . |

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان . تحقيق د / رجب عثمان محمد ، د/ رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي. تحقيق د / عبدالله الحسيني البركاتي وصاحبه ، جامعة أم القرى الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي. تحقيق / عبدالمعين الملوحي ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري. تحقيق د / فخر صالح قدارة ، ط دار الجيل ، بيروت
- الاستغناء في الاستثناء للقرافي. تحقيق / محمد عبدالقادر عطا ، ط الأولى ، دار الكتب العلمية ١٤٠٦ هـ
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر تحقيق د / علي محمد البجاوي ، ط دار الجيل ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م.
- اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم . الأستاذ الدكتور / السيد محمد عبدالمقصود درويش ، الطبعة الأولى ، مطبعة الأمانة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي عبدالمجيد اليماني تحقيق / عبدالمجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر للسيوطي . راجعه وقدم له د/ فايز ترحيني ، نشر دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م وطبعة آخري تحقيق د/ عبد الإله نبهان .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي. تحقيق الأستاذ الدكتور / حمزة عبدالله النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق د / عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري. تحقيق د / محمد السيد أحمد عزوز عالم الكتب الأولى ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن للنحاس . تحقيق د / زهير غازي زاهد عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .
- الأعلام لخير الدين الزركلي . الطبعة الثالثة .

- الأغاني للأصفهاني. دار الكتب العلمية ، الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري. تحقيق الأستاذ / سعيد الأفغاني ، ومعه كتاب لمع الأدلة للأنباري ، مطبعة الجامعة السورية دمشق ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي. تحقيق د / حمدي خليل ، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث ، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الألفية في النحو لابن مالك . نشر مكتبة القاهرة بدون .
- أمالي بن الحاجب . تحقيق د / فخر صالح سليمان قداره ، ط دار الجيل بيروت ، دار عمار ، عمان ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أمالي بن الشجري. تحقيق د / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق د / عبدالمجيد قطامش دار المأمون للتراث، دمشق ، بيروت ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- إملاء ما من به الرحمن للعكبري . طبعة دار الفكر العربي بيروت الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار الفكر ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الانتصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية بيروت
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري. قدم له ووضع هوامشه / حسن حمد ، منشورات / محمد بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأنموذج في النحو للزمخشري. تحقيق د / حسني عبدالجليل يوسف ، القاهرة ، ١٩٩٠
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت.
- الإيضاح العضدي للفارسي. تحقيق د / حسن شاذلي فرهود ، دار التأليف القاهرة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب. تحقيق د / موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي . تحقيق د / مازن المبارك ، دار النفائس الثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

( البـــاء )

- البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي . دار المعارف ، بيروت ، الطبعة السادسة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لعبدالفتاح القاضي . مطبعة الحلبي ، بدون
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. بعناية الشيخ / عرفات العشا حسونة ، دار الفكر ١٤١٣هـ ١٩٩٢م .
- البيان في شرح اللمع للشريف / عمر الكوفي. تحقيق علاء الدين حموية ، طبعة دار عمار الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع . تحقيق د / عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.
- البغداديات للفارسي . تحقيق / صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني بغداد ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة للسيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية بيروت الطابعة الأولي ١٣٨٤هـ
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغو للفيروز أبادي . تحقيق / محمد المصري ط الكويت الأولي ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري مراجعة مصطفي السقا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م .

( التـــاء )

- تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان. شرح وتعليق د/ شوقي ضيف دار الهلال
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ترجمة عبد الحليم النجار دار المعارف مصر ط الثالثة
- تاريخ علماء المستنصرية . د/ ناجي معروف ، طبعة جامعة بغداد ، ودار الشعب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- التبصره والتذكرة للصيمري . تحقيق د/ فتحي أحمد علي الدين ، جامعة أم القرى ودار الفكر بدمشق الأولي ١٤٠٢هـ

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري. تحقيق / علي محمد البجاوي ، مطبة عيسى البابي الحلبي ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين ، الكوفيين للعكبري . تحقيق د / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الأولى ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د / حسن هنداوي ، ط دار القلم ، دمشق ، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري . تحقيق د / زهير عبدالمحسن سلطان ، طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٩٤م.
- تخليص الشواهد ، وتلخيص الفوائد لابن هشام . تحقيق د / السيد تقي عبدالسيد ، ١٤٠٦هـ
- التخمير في شرح المفصل الخوارزمي. تحقيق د / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الأولى ١٩٩٠م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . تحقيق د / محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .
- ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي. تحقيق / عادل محمد سالم العميري - جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأزهري . دراسة وتحقيق د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم ، طبعة الزهراء للإعلام العربي ، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني . دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي . تحقيق د / عوض القوزي ، الجزء الأول والثاني ، دار المعارف الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق / كاظم بحر المرجان بإشراف أ.د/ حسين نصار ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- توجيه اللمع لابن الخباز . تحقيق د / فايز ذكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر ، الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق / عبدالرحمن علي سليمان ، ط الثانية ، مكتبة الكليات الأزهرية ،بدون .

- التوطئة للشلوبين . تحقيق / يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة ١٩٧٣م.

( الجيم )

- الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي . راجعه وضبطه د/ محمد إبراهيم الحفناوي ، خرج أحاديثه د/ محمود حامد عثمان ، دار الحديث الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.
- الجمل في النحو المنسوب للخليل . تحقيق د / فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الجمل في النحو للزجاج . تحقيق د / علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- جمهرة اللغة لابن دريد . تحقيق د / رمزي منير البعلبكي ، بيروت ، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي . تحقيق د / فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب للإربلي . تحقيق د / حامد أحمد نيل ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م مكتبة النهضة المصرية
- الجيم لأبي عمرو الشيباني . تحقيق الأستاذ / إبراهيم الإبياري ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

( الحاء )

- حاشية الأمير على مغني اللبيب . طبعة دار إحياء الكتب العربية ، بدون .
- حاشية الخضري على ابن عقيل. مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية. ضبط وتصحيح / إبراهيم شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- حاشية يس على التصريح. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .
- الحجة في القراءات السبعة للفارسي. تحقيق / بدر الدين قهوجي ، دار المأمون ط الأولى ، ١٤٠٧هـ ، وطبعة أخرى تحقيق / علي النجدي ناصف وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- حجة القراءات لأبي الزرعة . تحقيق / سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ

- الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول. عبداللطيف حمزة ، طبعة دار الفكر العربي ، ١٩٤٧م.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي . وضع حواشيه ، خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة لابن الفوطي البغدادي طبعة المكتبة العربية ببغداد ١٣٥١هـ - ١٩٣١م.

**( الخاء )**

- خزانة الأدب للبغدادي . تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩ م
- الخصائص لأبي عثمان بن جني . تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار ، القاهرة ، بدون

**( الدال )**

- الدرية الألفية لابن معط . تحقيق د / إمام حسن الجبوري ، مطبعة الأمانة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر . تحقيق / عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي . وضع حواشيه / محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ديوان امرئ القيس . تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف.
- ديوان أوس بن حجر . تحقيق د / محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان تأبط شراً . تحقيق وشرح / علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي الأولى ١٩٨٤ م.
- ديوان جرير . شرح / محمد حبيب ، تحقيق د/ نعمان محمد أمير طه ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- ديوان جميل بثينة . جمع وتحقيق د/ حسين نصار،الطبعة الثانية،القاهرة ١٩٦٧م.
- ديوان الحطيئة . تصحيح / أحمد بن الأمير الشنقيطي ، القاهرة ١٣٢٥هـ
- ديوان ذي الرمة . تحقيق د / عبدالقدوس أبوصالح ، دمشق ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- ديوان رؤبة . عنى بتصحيحه / وليم بن الورد ، بغداد ، ١٩٠٣ .
- ديوان زهير بن أبي سلمى . شرح علي فاعور ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان سحيم بن الحساس . تحقيق/عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية ،١٩٥٠م .
- ديوان الشماخ . تحقيق / صلاح الهادي ، دار المعارف ١٩٦٨ م .
- ديوان عبدالله بن رواحه الأنصاري. شرح و تحقيق د / حسن محمد باجودة ، القاهرة ١٩٧٢م
- ديوان عبيد بن الأبرص . شرح و تحقيق د / حسين نصار ، القاهرة ١٩٥٧م.
- ديوان عبدالله بن قيس الرقيات. تحقيق د / محمد يوسف نجا ، دار صادر بيروت ، ١٩٥٨
- ديوان العجاج . تحقيق / وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الثانية ١٩٨٠م .
- ديوان العجير السلولي . شرح / مجيد طراد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة . دار صادر الثانية ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ديوان عنترة بن شداد . د/ يوسف عيد، دار الجيل .
- ديوان الفرزدق. دار صادر بيروت ١٩٦٦م.
- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق د/ ناصر الدين الأسد ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ١٩٦٢ م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري. طبعة دار صادر ، بيروت
- ديوان المهلهل. تحقيق / طلال حرب ، طبعة دار صادر ، بيروت
- ديوان النابغة . تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، ودار صادر ، تحقيق كرم البستاني .
- ديوان نصيب بن رباح. جمع دكتور / داود سلوم ١٩٦٧م.
- الدولة العباسية في التخلي عن سياسات الفتح حتى السقوط. سلسلة عن العلاقات الدولية يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، إشراف د/ نادية محمد مصطفى .

**( الذال )**

- الذيل على الروضتين تأليف شهاب الدين عبد الرحمن المقدسي الدمشقي (أبو شامة.) وضع حواشيه وعلق عليه إبراهيم شمس الدين توزيع مكتبة عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م

**( الراء )**

- الرسالة للشافعي . تحقيق الشيخ/ احمد محمد شاكر ، القاهرة ، ١٩٤٠م.
- رصف المباني للمالقي . تحقيق / محمد أحمد الخراط ، دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي ط ، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ، الرابعة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

( الزاي )

- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري . تحقيق / حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

( السين )

- السبعة في القراءات لابن مجاهد . تحقيق د / شوقي ضيف ، ط الثانية ، دار المعارف ١٤٠٠هـ .
- سر صناعة الإعراب لابن جني. دراسة و تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألباني طبعة مكتبة المعارف للنشر والتوزيع لصاحبها سعد عبد الرحمن الراشد الرياض
- السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي لأبن التركماني الطبعة الأولي ١٣٤٤هـ
- سنن الترمذي . تحقيق / كمال يوسف الحوت ، محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- سنن أبي داود تعليق / الشيخ أحمد سعد علي ، مطبعة مصطفي الحلبي ط، الأولي ١٩٥٤م
- سنن النسائي بشرح السيوطي . دار الكتاب العربي ، بدون تاريخ .
- سنن ابن ماجه تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي القاهرة ١٩٥٢م
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي . تحقيق / شعيب الأرناؤوط ، الجزء الأول ، والجزء الثاني والعشرون ، تحقيق د / بشار عواد معروف ، د/ محي الدين هلال السرحان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- السيرة النبوية لابن هشام . تحقيق د / أحمد حجازي السقا ، القاهرة .

( الشين )

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. دار الفكر للطباعة والنشر القاهرة .

- شرح أبيات سيبويه للسيرافي. حققه وقدم له د/ محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ١٩٧٩ م.
- شرح الأشموني على الفية بن مالك. ضبط وتصحيح / إبراهيم شمس الدين ، لبنان ، منشورات / محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم . تحقيق د / عبدالحميد السيد عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ، بدون .
شرح ألفية ابن معط لابن القواس تحقيق د/ علي موسي الشوملي مكتبة الخريجي الأولي ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م
- شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق د / عبدالرحمن السيد ، ود/ محمد بدوي المختون ، طبعة دار هجر ، الأولى ،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
شرح التسهيل للحسن بن قاسم المرادي تحقيق أ . د / أحمد محمد عبد الله الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥ م مطبعة الأندلس المنوفية
- شرح تصريف ابن مالك لابن إياز البغدادي . تحقيق د / محمد السيد متولي البغدادي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م ، مطبعة الأمانة ، مصر.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف . تحقيق د / سلوى محمد عمر عرب ، ط جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور(الشرح الكبير) . تحقيق د / أبوجناح ، ط وزارة الأوقاف العراقية ،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح الحدود النحوية للفاكهي. تحقيق د / محمد الطيب الإبراهيمي ، دار النفائس الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي. نشره / أحمد أمين ، عبدالسلام هارون القاهرة الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي. تحقيق / محمد نور الحسن ، ومحمود الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام . د/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري . تحقيق د / عيد مصطفى درويش مراجعة دكتور د/ محمد مهدي علام الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، مجمع اللغة العربية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك. مطبعة المعرفة ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ لابن مالك . تحقيق د / عدنان عبد الرحمن الدوري مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧م . هريدي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الأولى ، ١٩٧٥م.
- شرح قطر الندى ، وبل الصدى لابن هشام . تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، ١٩٨٤م. نشر المكتبة العصرية بيروت توزيع دار الفكر
- شرح الكافية لابن جماعة . تحقيق د / محمد محمد داود ، طبعة دار المنار ، القاهرة
- شرح كافية ابن الحاجب للرضي. قدم له ووضع حواشيه د/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس. تحقيق د / علي الشوملي ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، دار الأمل ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق د / عبدالمنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط الأولى ١٤٠٢هـ ، نشر مركز البحث العلمي أم القرى .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي. تحقيق د / رمضان عبدالتواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م.
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام. تحقيق د / صلاح راوي ، ط الثانية ، مطبعة حسان ١٩٨٥م.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري. تحقيق د / فائز فارس ، الأولى ، الكويت ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح اللمع للتبريزي. تحقيق د / السيد تقي عبدالسيد ، دار والي ، الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.
- شرح اللمع للواسطي. تحقيق د/ رجب محمد عثمان، تصدير/ رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الأولى ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م
- شرح المفصل لابن يعيش . مكتبة المتنبي ، القاهرة ، عالم الكتب ، بيروت
- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين. تحقيق د / تركي بن سهو العتيبي ، ط مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩هـ) تحقيق / خالد عبد الكريم الطبعة الأولي الكويت ١٩٧٦م .

- شرح ملحة الإعراب للحريري. تحقيق د / أحمد محمد قاسم ، مطبعة عبير الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- شرح الوافية ، نظم الكافية لابن الحاجب. تحقيق د / موسى بناي العليلي ، مطبعة الآداب ، العراق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الشعر الأحوص الأنصاري . جمع وتحقيق / عادل سليمان جمال ، تقديم د/ شوقي ضيف ، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ م.
- الشعر للفارسي . تحقيق د / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي. تحقيق د / الشريف البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، بدون .

**( الصاد )**

- صحيح البخاري . تحقيق الشيخ / قاسم الشماعي الرفاعي ، دار القلم ط أولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨م.
- صحيح مسلم . تحقيق / محمد فؤاد عبدالباقي ، ط دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسن (النيلي). طبعة جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ١٤١٥هـ .

**( الضاد )**

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي. شرحه / محمد بهجة الأثري البغدادي ، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي . منشورات مكتبة الحياة ، بدون

**( الطاء )**

- الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين عبدالقادر التميمي المصري . تحقيق / عبدالفتاح محمد الحلوط ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

**( العين )**

- عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لعبدالله بن أسعد اليافعي اليمني المكي. الناشر دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- العبر في خبر من غبر لمؤرخ الإسلام / الحافظ الذهبي . تحقيق / أبوهاجر محمد السعيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . الأولي ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م .
- عدة السالك إلى أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان
- علل النحو لابن الوراق. تحقيق د / محمود جاسم الدرويش ، مكتب الرشد ، الرياض ، الأولى ،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق القيرواني. تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، ط الثانية ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م. دار الجيل بيروت لبنان ، بدون .
- العين للخليل بن أحمد . تحقيق د / مهدي المخزومي ، ود/ إبراهيم السامرائي ، العرق ، ١٩٨١ .

**( الغين )**

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. الطبعة الثالثة ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

**( الفاء )**

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني . دار الكتب ، ط الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني. تحقيق / سيد بن إبراهيم دار الحديث القاهرة ١٤١٣هـ ١٩٩٣م .
- الفصول الخمسون لابن معط. تحقيق د / محمود محمد الطناحي ، طبعة مكتبة الإيمان ، ١٩٧٧م.

**( الكاف )**

- الكافية في النحو لابن الحاجب. تحقيق د / طارق نجم عبدالله ، دار الوفاء ، الأولى١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- الكامل للمبرد. تحقيق د / محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط الثانية ١٤١٣هـ .
- الكتاب لسيبويه . عارضة بأصوله وعلق عليه ، محمد أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة بدون
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري. ط دار المعرفة ترتيب وضبط مصطفي حسين أحمد الناشر دار الريان للتراث القاهرة دار الكتاب العربي بيروت لبنان الثالثة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . مطبعة المثنى ، بغداد
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلالها لمكي . تحقيق د / محي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٣٩٤ هـ

**( اللام )**

- اللامات .للزجاجي تحقيق د / مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٦٩ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري . تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، دار الفكر ، سوريا ، الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور . طبعة دار المعارف ، القاهرة ، بدون
- لمع الأدلة في النحو لأبي البركات الأنباري . تحقيق / سعيد الأفغاني ، دمشق ، الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٧٥م.
- اللمع في العربية لابن جني . مطبعة العاني ، بغداد ، الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

**( الميم )**

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. تحقيق د / هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- المبدع في التصريف لأبي حيان . تحقيق / عبدالمجيد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة ، للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
- مثل المقرب ، مع المقرب . دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨
- المدارس النحوية . للدكتور / شوقي ضيف الطبعة الثالثة ، دار المعارف
- المدرسة النحوية في مصر والشام. مؤسسة الزعامة الثانية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة . عارضه بأصوله وعلق عليه د / محمد فؤاد سركين ، مكتبة الخانجي .
- مجالس ثعلب . تحقيق / عبدالسلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
- مجمع الأمثال للميداني . تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم ، الثالثة دار الجيل ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨م .
- المحتسب في تبيين وجوه ، شواذ القراءات لابن جني. تحقيق / علي النجدي ناصف ، د / عبدالفتاح شلبي المجلس الأعلى لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٤هـ - ١٩٧٤م.

- المحرر الوجيز لابن عطية . تحقيق / المجلس العلمي بفاس عبدالسلام عبدالشافي محمد ، دار الكتب العلمية الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢.
- مختار الصحاح للرازي . دار الحديث ، القاهرة .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه. أثر جفرء ، مكتبة المتنبي القاهرة ١٩٣٤م، بدون .
- المرتجل لابن الخشاب . تحقيق علي حيدر ، ط دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي. شرح وتعليق / محمد أحمد جاد المولى ، محمد أبوالفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي ، نشر المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٦م.
- المسائل البصريات للفارسي. تحقيق د / محمد الشاطر أحمد محمد ، القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الخلافية في النحو للعكبري. تحقيق د / عبدالفتاح سليم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ ، ١٩٨٣ م ، مكتبة الأزهر .
- المسائل الحلبيات . تحقيق د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل العسكرية للفارسي. تحقيق د / محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، الأولى ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات . تحقيق د / علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة . تحقيق / مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل . تحقيق د / محمد كامل بركات ، دار المدني ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م.
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري. ط دار الكتب العلمية ، بيروت .
مسند الإمام أحمد بهامشة منتخب كنز العمال، المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣هـ .
- مصابيح المغاني في حروف المعاني للموزعي. تحقيق د / جمال طلبة ، دار / زاهد ، القدس الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- معاني الحروف للرماني. تحقيق د / عبدالفتاح شلبي ، ط دار العالم العربي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- معاني القرآن للأخفش . تحقيق د/ هدى محمد قراعة – القاهرة ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء. تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج . تحقيق د / عبدالجليل شلبي ، عالم الكتب بيروت الأولي، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- معجم البلدان لياقوت الحموي. دار صادر ، بيروت .
- معجم شواهد العربية لعبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي القاهرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- معجم ما استعجم للبكري. تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، لجنة التأليف ، والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٤٥م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والإعصار للذهبي. تحقيق / محمد سيد جاد الحق ، ط الأولى ، دار التأليف.
- المفصل للزمخشري بيروت ، بدون
- المفضليات من شعر العرب للضبي. تحقيق / حسن السندوبي ، المطبعة الرحمانية ، ط الأولى ١٣٤٥ هـ – ١٩٢٦م.
- المقاصد النحوية شرح شواهد شروح الألفية ، بدر الدين العيني. بهامش ، خزانة الأدب .
- مقاييس اللغة لابن فارس. تحقيق / عبدالسلام هارون ط أولى ١٣٦٨هـ ، دار إحياء الكتاب العربي.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تحقيق / محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٩٩٢م.
- المغني لابن فلاح. تحقيق د / عبدالرازق عبدالرحمن أسعد السعدي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ ، دار الشئون الثقافية ، بغداد .

- المقتصد في شرح الإيضاح . تحقيق / كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد. تحقيق د / محمد عبدالخالق عضيمة ، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المقرب لابن عصفور ، ومعه مثل المقرب . تحقيق / عادل أحمد عبدالموجود ، علي محمد معوض منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ملحة الإعراب للحريري تحقيق د/ أحمد محمد قاسم الأولي ١٤٠٣هـ ١٩٨٢م .
- الملخص في ضبط القوانين العربية. تحقيق / علي بن سلطان الحكمي - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م ، بدون دار طبع .
الممتع في التصريف لابن عصفور. تحقيق / عبدالمجيد السيد طلب ، مكتبة دار العرب للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- المنصف لابن جني. تحقيق الأستاذين : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م ، مصطفى البابي الحلبي .
- الموطأ للإمام مالك . تحقيق / محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء التراث العربي، مطبعة الحلبي .

**( النـــون )**

- نتائج الفكر للسهيلي. تحقيق د / محمد إبراهيم البنا ، ط ، مكة المكرمة ١٩٨٤.
- تحقيق وتعليق الشيخ / عادل أحمد عبدالموجود ، الشيخ / علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- النجوم الزاهرة في تاريخ مصر والقاهرة للأتابكي. طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ / محمد الطنطاوي . القاهرة ١٤١٢هـ ١٩٩١م
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تصحيح الأستاذ / علي محمد الضباع ، مطبعة / مصطفى محمد ، بدون .
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف أحمد بن محمد المقري التلمساني تحقيق / حسان عباس ، دار صادر بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

- النكت الحسان ، شرح غاية الإحسان لأبي حيان. تحقيق د / عبدالمحسن القتلي ، مؤسسة الرسالة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر . تحقيق / أحمد الزاوي ، ومحود الطناحي ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة د/ محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق الأولي ١٩٨١ م ، ١٤٠١هـ .

**( الهاء )**

- هدية العارفين لإسماعيل البغدادي. مكتبة المثنى ، بغداد.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي . تحقيق / أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

**( الواو )**

- الوافي بالوفيات للصفدي. طبعة الجمعية الملكية بعمان ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان. تحقيق / إحسان عباس ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، دار صادر ، بيروت ، بدون .

obeikandl.com